

حرف الحاء

حَرْفُ الحاء

الحركة فيها فوائد

[الفائدة الأولى : الاختلاف في الحركة]

اختلف الناس في الحركة هل تحدث بعد الحرف ، أو معه ، أو قبله على ثلاثة مذاهب :

قال ابن جنى : والأول ، هو مذهب سيويه . قال الفارسي :
وسبب هذا الخلاف لطف الأمر وغموض الحال .

قال : ويشهد للقول بأنها تحدث بعده ، وفساد القول بأنها قبله :
وَجُودُنَا إِيَّاهَا فاصلة بين المِثْلَيْن مانعة من إدغام الأول في الآخر ، نحو :
المَلَل، والضَّفَف^(١)، والمَشَش^(٢) ، كما تفصل الألف بعدها بينهما نحو :
الملال ، والضفاف ، والمشاش فلو كانت الحركة في الرتبة قبل الحرف
لما حجرت عن الإدغام .

(١) من معاني الضفف : كثرة العيال ، أو كثرة الأيدي على الطعام أو الضيق
والشدة ، والحاجة ، والعجلة ، والضعف .

(٢) والمشش محركة : شيء يشخص في وظيف الدابة حتى يشتد دون اشتداد
العظم .

ونحو من ذلك قولهم / : ميزان وميعاد، فقلب الواو ياء يدل على [١٥٣/٢]
 أن الكسرة لم تحدث قبل الميم، لأنها لو كانت حادثة قبلها لم تَلِ الواو
 والواو إنما تقلب ياء للكسرة التي تجاورها من قبلها، فإذا كان بينها وبينها
 حرف حاجز لم تقلب، لأنها لم تَلها .

وأيضاً لو كانت الحركة قبل حرفها لبطل الإدغام في الكلام، لأن
 حركة الثاني كانت تكون قبله حاجزة بين المثلين .

وقال : ويفسد كونها حادثة مع الحرف : أنا لو أمرنا مذكراً من الطي
 ثم أتبعناه أمراً آخر له ^(١) من الوجل من غير حرف عطف لقلنا : اَطِرِ
 اِيَجَلْ ^(٢) ، والأصل فيه : اَطِرِ ، اَوَجَلْ ، فقلبت الواو التي هي فاء الفعل
 من الوجل ياءً ، لسكونها وانكسار ما قبلها .

فلولا أن كسرة واو (اَطِرِ) في الرتبة بعدها لما قلبت ياء ^(٣) واو
 (أوجل) - وذلك أن الكسرة إنما تقلب الواو لمخالفتها إياها في جنس
 الصوت ، فتجذبها إلى ما هي بعضه ومن جنسه وهو ^(٤) الياء ، وكما أن
 هناك كسرة في الواو فهناك أيضاً الواو ، وهي وفق الواو الثانية لفظاً

(١) الضمير في : « له » للمذكر .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « يجل » بدون همزة الوصل ، صوابه من
 الخصائص ٣٢٢/٢ .

(٣) سقطت : « ياء » في ط والنسخ المخطوطة ، والتصويب من الخصائص .

(٦) في ط ، والنسخ المخطوطة : « هي » مكان « هو » كما في نص
 الخصائص .

وحسباً ، وليست الكسرة على قول المخالف أدنى إلى الواو الثانية من الواو الأولى ، لأنه يروم أن يشتهما جميعاً في زمان واحد . ومعلوم أن الحرف أوفى صوتاً ، وأقوى جرساً من الحركة ، فإذا لم يقل لك : إنها أقوى من الكسرة التي فيها فلا أقل من أن تكون في القوة والصوت مثلها .

وإذا كان كذلك لزم أن لا تنقلب الواو الثانية للكسرة قبلها ، لأن بإزاء الكسرة المخالفة للواو الثانية الواو الأولى الموافقة للفظ الثانية .

فإذا تأدى الأمر بالمعادلة إلى هنا ترافعت الواو والكسرة أحكامهما ، فكان لا كسرة قبلها ولا واو .

وإذا كان كذلك لم تجد أمراً تقلب له الواو الثانية ياء ، فكان يجب على هذا أن تخرج الواو الثانية من (اطو او جل) صحيحة غير معتلة لترافع ما قبلها من الواو والكسرة أحكامهما ، وتكافؤهما^(١) فيما ذكرنا ، فدل قلب الواو الثانية ياء حتى صارت : اطو إيجل على أن الكسرة أدنى إليها من الواو قبلها .

وإذا كانت أدنى إليها كانت بعد الواو المحركة بها لا محالة .

قال الفارسي : ويقوي قول من قال : إنها تحدث مع الحرف أن [١٥٤] النون الساكنة مخرجها مع حروف الفم من الأنف ، والمتحركة مخرجها من الفم ، فلو كانت حركة الحرف تحدث من بعده لوجب أن تكون النون

(١) في ط ، والنسخ المخطوطة : « وتكافؤهما » صوابه من الخصائص .

المتحركة أيضاً من الأنف ، وذلك أن الحركة إنما تحدث بعدها ، فكان ينبغي أن لا تغني عنها شيئاً لسبقها هي لحركتها .

قال ابن جني : كذا قال الفارسي ، قال : رأوته معنيًا بهذا الدليل وهو عندي ساقط عن سيبويه وغير لازم له ، لأنه لا ينكر أن يؤثر الشيء فيما قبله من قبل وجوده ، لأنه قد علم أن سيرد فيما بعده ، وذلك كثير ، فمنه أن النون الساكنة إذا وقعت بعدها الباء قلبت النون ميمًا في اللفظ ، وذلك نحو : عَمبر ، وشمباء في : عنبر وشنباء ، فكما لا يشك في أن الباء في ذلك بعد النون ، وقد قلبت النون قبلها فكذلك لا ينكر أن تكون حركة النون الحادثة بعدها تزيلها عن الأنف^(١) بل إذا كانت الباء أبعد عن النون قبلها من حركة النون فيها وقد أثرت على بعدها ما أثرته كانت حركة النون التي أقرب إليها، وأشد التباساً بها أولى بأن تجتذبها وتنقلها من الأنف إلى الفم .

ومما غُيِّرَ متقدِّماً لتوقع ما يرد من بعده ضمُّهم همزة الوصل لتوقع الضمة بعدها نحو : ادخل . أستصغر ، أستخرج .

قال ابن جني : ومما يقوى عندي قول من قال : إن الحركة تحدث قبل الحرف إجماع النحويين على قولهم : إن الواو في نحو : يعد ويزن إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة يعنون في : يَوعَد ويَوزَن ، لو خرج على أصله ، فقولهم : بين ياء وكسرة ، يدلّ على أن الحركة عندهم قبل

(١) في الخصائص ٣٢٤/٢ بزيادة : « إلى الفم » .

حرفها المتحرك بها ، ألا ترى أنه لو كانت الحركة بعد الحرف كانت الواو في : يوعِد بين فتحة وعين ، وفي يوزن بين فتحة وزاي^(١) ، فقولهم : بين ياء وكسرة يدل على أن الواو في نحو : يوعِد عندهم بين الياء التي هي أدنى إليها من فتحها ، وكسرة العين التي هي أدنى إليها من العين بعدها ، قال : وهذا وإن كان من الوضوح على ما تراه فإنه لا يلزم من موضعين :

أحدهما : أنه لا يجب أن يكون دلالة على اعتقاد القوم في هذا ما نسبته السائل إلى أنهم يريدوه ومعتقدوه ، ألا ترى أن من يقول : إن [١٥٥] الحركة تحدث بعد / الحرف ، ومن يقول : إنها معه قد أطلقوا جميعاً هذا القول الذي هو قولهم : إن الواو حذفت من : يعد ونحوه لوقوعها بين ياء وكسرة ، فلو كانوا يريدون ما عزوته إليهم ، وحملته عليهم ، لكانوا متناقضين ، وهذا أمر لا يظن بهم .

والآخر : أن أكثر ما في هذا أن يكون القوم أرادوه ، وهذا لا يصلح دليلاً على موضع الخلاف ، لأن هذا موضع إنما يتحاكم فيه إلى النفس والحس ، ولا يرجع فيه إلى إجماع ، لأن إجماع النحويين في هذا ونحوه لا يكون حجة ، لأن كلامهم إنما يرجع فيه إلى التأمل والطبع لا إلى التبعية والشرع .

وهذا كله يشهد بصحة مذهب سيبويه في أن الحركة حادثة بعد حرفها المتحرك بها .

(١) في ط ، والنسخ المخطوطة : « وزاء » وفي الخصائص : « وزائ »

قال : وقد كنا قلنا فيه قديماً قولاً آخر مستقيماً ، وهو أن الحركة قد ثبت أنها بعض حرف ، فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء ، والضمّة بعض الواو ، فكما أن الحرف لا يجمع حُرُفاً آخر في وقت واحد فينشأ مع حرف آخر معاً في وقت واحد ، فكذا بعض الحرف لا يجوز أن ينشأ مع حرف آخر في وقت واحد ، لأن حكم البعض في هذا جارٍ مجرى حكم الكل ، ولا يجوز أن تتصور أنّ حُرُفاً من الحروف حدث بعضه مضافاً لحرف ، وبقيته من بعده في غير ذلك الحرف ، لا في زمان واحد ولا في زمانين ، فهذا يفسد قول من قال : إن الحركة تحدث مع حرفها المتحرّك بها ، أو قبله^(١) أيضاً ، ألا ترى أن الحرف الناشئ عن الحركة لو ظهر لم يظهر إلاّ بعد الحرف المتحرّك بتلك الحركة ، وإلا فلو كانت قبله لكانت الألف في نحو ضارب ليست تابعة للفتحة ، لا اعتراض الضاد بينهما . والحس يمنعك ، ويحظر عليك أن تنسب إليه قبوله اعتراض معترض بين الفتحة والألف التابعة لها في نحو : ضارب وقائم ، وكذلك القول في الكسرة والياء والضمّة والواو إذا تبعتهما . وهذا تناه في البيان والبروز إلى حكم العيان . انتهى^(٢) .

وقد جزم أكثر النحاة بالقول الذي صار إليه سيويه ، فقال ابن الخباز في « شرح الدرة » : بعد أن تكلم على إعراب الاسم المنصرف : وههنا / ترتيب وهو أن حرف الإعراب قبل الحركة ، [١٥٦]

(١) في ط ، والنسخ المخطوطة : « وقبله » بالواو لا بـ « أو » .

(٢) انظر النص كاملاً في الخصائص ٣٢١/٢ - ٣٢٧ .

والتنوين بعد الحركة ، لكن خالفه أبو البقاء العكبري فقال في « اللباب » : الحركة مع الحرف لا قبله ولا بعده . وقال قوم منهم ابن جني : هي بعده . والدليل على الأول من وجهين :

أحدهما : أن الحرف يوصف بالحركة ، فكانت معه كالمدّ والجهر والشدة ونحو ذلك ، وإنما كانت كذلك لأن صفة الشيء كالعرض والصفة العرضية لا تتقدم الموصوف ولا تتأخر عنه ، إذ في ذلك قيامها بنفسها .

والثاني : أن الحركة لو لم تكن مع الحرف لم تقلب الألف إذا حركتها همزة ، ولم تخرج النون من طرف اللسان إذا حركتها ، بل كنت تخرجها من الخيشوم ، وفي العدول عن ذلك دليل على أن الحركة معها .

واحتج من قال هي بعد الحرف من وجهين :

أحدهما : أنك لما تدغم الحرف المتحرك فيما بعده نحو : طَلَل دَلَّ على أن بينهما حاجزاً وليس إلا الحركة .

والثاني : أنك إذا أشبعت الحركة نشأ منها حرف ، والحرف لا ينشأ منه حرف آخر ، فكذلك ما قاربه .

والجواب عن الأول : أن الإدغام امتنع لتحصن الأول لتحركه ، لا لحاجز بينهما كما يتحصن بحركته عن القلب نحو : عوض .

وعن الثاني من وجهين :

أحدهما : أن حدوث الحرف عن الحركة كان ، لأنها تجانس الحرف الحادث فهي شرط لحدوثه ، وليست بَعْضاً له ، ولهذا إذا حذفت الحرف بقيت الحركة بحالها ، ولو كان الحادث تماماً للحركة لم تبق الحركة ، ومن سَمى الحركة بعض حرف أو حرفاً صغيراً ، فقد تجوَز ، ولهذا لا يصح النطق بالحركة وحدها .

والثاني : لو قدرنا أن الحركة بعض الحرف الحادث لم يمتنع أن تقارن الحرف الأول ، كما أنه ينطق بالحرف المشدّد حرفاً واحداً ، وإن كانا حرفين في التحقيق إلا أن الأول لما ضعف عن الثاني أمكن أن يصاحبه ، والحركة أضعف من الحرف السّاكن ، فلم يمتنع أن يصاحب الحرف الحرف . انتهى / .

الفائدة الثانية

[في الحركة والحرف]

قال أبو البقاء : ويتعلّق بهذا الاختلاف مسألة أخرى ، وهي أن الحرف غير مجتمع من الحركات عند المحققين لوجهين :

أحدهما : أن الحرف له مخرج مخصوص ، والحركة لا تختص بمخرج . ولا معنى لقول من قال : إنه مجتمع من حركتين ، لأن الحركة إذا أشبعت نشأ الحرف المجانس لها لوجهين :

أحدهما : ما سبق من أن الحركة ليست بعض الحرف .

والثاني : أنك إذا أشبعت الحركة نشأ منها حرف تام ، وتبقى الحركة قبله بكمالها ، فلو كان الحرف كحركتين لم تسبق الحركة قبل الحرف . انتهى .

وكانه يشير بذلك إلى مخالفة ابن جنّي أيضاً فإنه عقد لذلك باباً في « الخصائص »^(١) قال فيه : الحركة حرف صغير ، ألا ترى أن من متقدّمي القوم من كان يسمّى الضّمة الواو الصّغيرة ، والكسرة الياء

(١) انظر الخصائص ٢/٣١٥ - ٣٢١ .

الصَّغِيرَة ، والفتحة الألف الصغيرة . ويؤكد ذلك عندك : أنك متى
أشبعْتَ وَمَطَلْتَ الحركة أَنشأت بعدها حرفاً من جنسها كما قال الشاعر :

١٠٧ = * نَفَى الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ ^(١) *

وقوله :

١٠٨ = وَإِنِّي حَيْثُمَا يَسْرِي الهَوَى بِصْرِي
مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكَوا أَذُنُو فَأَنْظُورُ ^(٢)

(١) للفرزدق . وصدّره :

* تنفي يداها الحصى في كلّ هاجرة *

من شواهد : سيبويه ١٠/١ ، والمقتضب ٢٥٨/٢ ، والمحتسب
١/٢٥٨ ، والخصائص ٢/٣١٥ ، وابن الشجري ١/١٤٢ ، ٢٢١ ،
٢/٩٣ ، وابن يعيش ١٠/١٠٦ ، والخزانة ٢/٢٥٥ ، والعيني ٣/٥٢١ ،
٤/٥٨٦ ، والتصريح ٢/٣٧٠ ، والأشمونى ٢/٢٨٩ ز .

وفي العيني : « وفي المحكم : كل ما رددته فقد نفيت ، ونفيت الدراهم :
أبرزتها للانتقاد . والهاجرة : وقت اشتداد الحرّ في وقت الظهيرة .
والدراهم : جمع دراهم لا جمع درهم ، فإن جمع درهم : دراهم . ومن
جعل الدراهم جمع درهم كان شاذاً على غير قياس . والصياريف : جمع
صَيفٍ ولكن لما أشبعت كسرت الراء .

(٢) من شواهد : المحتسب ١/٢٥٨ ، وسر الصناعة ٣٠/ وابن الشجري
٢/١٥٨ ، وابن يعيش ١٠/١٠٦ ، والخزانة ١/٥٨ ، ٣/٤٧٧ ، ٥٤٠ ،
والمغنى رقم ٦٨٥ ، والهمع والذّرر رقم ١٦٩٦ .

يريد : فانظر. وقول ابن هَرَمَة يرثي ابنه :

١٠٩ = فَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى
وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَرَاحٍ^(١)

يريد بمنتزح وهو مفتعل من التزوح .

ولكون الحركات أبعاد الحروف أجريت الحروف مجراها في الإعراب بها في الأبواب المعروفة من الأسماء الستة ، والثنية ، والجمع على حدّها ، والأفعال الخمسة .

وتضارعت الحروف والحركات في الحذف للتخفيف، فحذفت الحركة في قوله :

١١٠ = * وَمَنْ يَتَّقِ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ^(٢) *

(١) من شواهد : الخصائص ٣١٦/٢ ، ١٢١/٣ ، والمحتسب ١٦٦/١ ، ٣٤٠ ، وابن الشجري ١٢٢/١ ، ٢٢١ ، ٥٥٨/٢ ، والشافية ٢٥/٤ وقال الصاغاني في العباب : وانتزح : ابتعد ، وأنت بمنتزح من كذا أي تبعد منه . .

والغوائل : جمع غائلة ، وهي الفساد والشرّ . وقال الكسائي : الغوائل : الدّواهي . وتُرْمَى بالبناء للمفعول مسند إلى ضمير الغوائل . وابن هَرَمَة بفتح الهاء وسكون الراء : شاعر من مخضرمي الدولتين ، وهو آخر من يستشهد بكلامه . انظر الشافية ؛ وديوانه ٩٢ .

(٢) قائله مجهول .

من شواهد : الخصائص ٢٣٣/١ ، ٢٣٧ ، والمحتسب ٣٦١/١ ، =

وقوله :

* ١١١ = وقد بدا هَنَك من المِثْرَرِ (١) *

وقوله :

* ١١٢ = فالْيَوْمَ أَشْرَبَ غيرَ مستَحِقِّ (٧) *

= والحجة لابن خالويه / ٢٦٣ ، والهمع والدرر رقم ١٠٩ وتماهه :

* ورزق الله مؤنابَ وغادِ *

والمؤناب : اسم فاعل من اثتاب ، افتعل من الأوب . والغادي : اسم فاعل من غدا يغدو .

(١) البيت من ثلاثة أبيات للأقشير بن عبد الله الأسدي : وهي :

تَقُولُ يَا شَيْخَ أَمَا تَسْتَحِي مِنْ شُرْبِكَ الرَّاحَ عَلَى الْمَكْبَرِ
فَقُلْتُ لَوْ بَاكَرْتُ مَشْمُولَةً صَفَرًا كَلَوْنَ الْفَرَسِ الْأَشْقَرِ
رُخْتُ وَفِي رِجْلَيْكَ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَاهَنَكَ مِنَ الْمِثْرَرِ

من شواهد : سيبويه ٢٩٧/١ ، والخصائص ٧٤/١ ، ٩٥/٣ ، وابن الشجري ٣٧/٢ ، وابن يعيش ٤٨/١ ، والخزانة ٢٧٩/٢ ، والهمع والدرر رقم ١٢٩ .

(٢) لامرئ القيس من قصيدة يذكر فيها ما فعل بيني أسد في أخذ ثار أبيه . ديوانه ١٤٩ وروايته : « فالْيَوْمَ أُسْقَى » وعلى هذه الرواية يسقط الاستشهاد به .

والمستحقب : الحامل للإثم . والواغل : الذي يدخل على القوم أثناء الشرب من غير أن يُدْعَى . وتماهه :

* إِنْثَا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلْ *

من شواهد : سيبويه ٢٩٧/٢ ، والخصائص ٧٤/١ ، ٩٦/٣ ، والحجة لابن خالويه ٥٤/ ، ورسالة الغفران / ٢٩٠ ، ٣٦٨ ، وابن يعيش ٤٨/١ ، والخزانة ٥٣٠/٣ .

وحذف الحرف في قوله :

١١٣ = * فَأَلْحَقْتُ أَخْرَاهُمْ طَرِيقَ أُلَاهُمْ ^(١) *

يريد : أولاهم :

وقوله :

١١٤ = * وَصَّانِي الْعَجَّاجِ فِيمَا وَصَّنِي ^(٢) *

يريد : فيما وَصَّانِي .

[١٥٨] قال : ومن مضارعة الحرف / للحركة : أن الأحرف الثلاثة :

الألف ، والياء والواو إذا أُشْبِعْنَ ، وَمُطْلَنَ أَذَيْنَ إلى حرف آخر غيرهنَّ إلا أنه شبيهُ بهنَّ وهو الهمزة ، فإنك إذا مطلت الألف أدتكَ إلى الهمزة فقلت : (آء) وكذلك الياء في قولك : (إىء) والواو في قولك : (أؤ) .

فهذا ^(٣) كالحركة أدتكَ إلى صورة أخرى غير صورتها وهي الألف ،

(١) نسبه ابن جني في الخصائص ٢/٢٩٢ للأسود بن يعفر . وتمامه :

* كما قيل نجم قد خوى متابع *

من شواهد : الخصائص ٢/٢٩٢ ، ٣١٦ ، ٢٠٢/٣ ، وابن الشجري ٢٩/١ ، ١٧٩/٢ .

(٢) رجز نسبه ابن جني إلى رؤية . انظر الخصائص ٢/٣١٧ .

(٣) في ط : « فهذا كالحركة إلى الهمزة فقلت آا » .

والياء والواو في : متزاح ، والصياريف ، وانظور . وهذا غريب في موضعه .

ومن ذلك أن تاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً نحو : حمزة ، وطلحة ، وقائمة ، ولا يكون ساكناً .

فإن كانت الألف وحدها من بين سائر الحروف جازت نحو : قطاة ، وحصاة ، وأرطاة ، وجبئطة^(١) ، ألا ترى إلى مساواتهم بين الفتحة والألف حتى كأنها هي هي .

وقال : وهذا أحد ما يدل على أن أضعف الأحرف الثلاثة الألف دون أُخْتِيهَا ، لأنها قد خُصَّت هنا بمساواة الحركة دونها .

ومن ذلك : أنهم قد بينوا الحرف بالهاء ، كما بينوا الحركة بها وذلك نحو قولهم : وازيداه ، واغلامهما ، واغلامهوه ، واغلاميه وانقطاع ظهريه ، فهذا نحو قولهم : أعطيتكه ، ومررت بكه ، وأغزه ، ولا تدعه . والهاء في الجميع لبيان الحركة لا ضمير .

ومن ذلك : أن أقعد الثلاثة في المد لا يسوغ تحريكه ، وهو الألف ، فجرت لذلك مجرى الحركة ، ألا ترى أن الحركة لا يمكن تحريكها . فهذا وجه أيضاً من المضارعة فيها .

(١) الحَبْنُطَةُ : القصيرة الدميعة البطينة .

وأما شبه الحركة بالحرف ففي نحو : تسميتك امرأة بهند ، وجُمِلَ
فلك فيها مذهبان : الصّرف وتركه . فإن تحرّك الأوسط ثُقِلَ الاسم ،
فيتعين منع الصّرف نحو : قدّم اسم امرأة ، فنجرت الحركة مجرى
الحرف في منع الصّرف كسعاد ونحوه .

ومن ذلك أنك إذا أضفت أي نسبت الرباعي المقصور أجزت إقرار
ألفه ، وقلبها ألفاً فتقول في حُبْلَى : حُبْلَى ، وإن شئت : حُبْلَوِي . وفي
الخماسي تحذف ألفه البتة كحباري ومصطفى في حُبَارَى ومُصْطَفَى .

وكذلك: إن تحرّك الثاني من الرباعي تحذف ألفه البتة كقولك في
جَمَزَى : جَمَزِي ، وفي بَشَكِي : بَشَكِي^(١) فأوجب الحركة الحذف
كما/ أوجبه الحرف الزائد على الأربعة . [١٥٩]

ومن مشابهة الحركة للحرف : أنك تفصل بها ، ولا تصل إلى
الإدغام معها كما تفصل بالحرف ولا تصل إليه معه ، وذلك نحو : وتد ،
ويطد^(٢) ، فحجزت الحركة بين المتقاربين كما يحجز الحرف بينهما
نحو : شَمْلِيل^(٣) ، وَحَبْرَبَر^(٤) .

(١) امرأة بَشَكِي اليدين والعمل كَجَمَزَى : خفيفة سريعة .

(٢) في ط فقط : و «نظر» تحريف صوابه من الخصائص والنسخ المخطوطة ووطد
الشّيء يَطْدُهُ وطلاً وطلدة فهو وطيّد وموطود : أثبتته وثقله كوطده فتوطّد .

(٣) ناقة شَمْلِيل : أي سريعة .

(٤) الحبربر : فرخ الحُبَارِي . والحُبَارَى : طائر للذكر والأنثى ، والواحد
والجمع ، وألفه للتأنيث وفي ط : «جبرير» بالجيم والياء ، تحريف .

ومنها : قد أجروا الحرف^(١) المتحرك مجرى الحرف المشدد ،
وذلك أنه إذا وقع رَوِيًّا في الشعر المقيد سَكَنَ ، كما ان الحرف المشدّد
إذا وقع رَوِيًّا فيه خَفَفَ ، والمتحرك كقوله :

١١٥ = * وقَاتِمِ الأعماقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرِقِ^(٢)

فأسكن القاف وهي مجرورة . والمشدّد كقوله :

١١٦ = * أَصْحَوْتَ اليومَ أم شَأْنُكَ هِرْ^(٣) *

فحذف إحدى الزايمين كما حذف الحركة من قاف المخترق .

قال : وهذا إن شئت قلبته فقلت : إن الحرف أجرى فيه مجرى

(١) في ط فقط : « الحروف » تحريف .

(٢) رجز لرؤية ، ديوانه ١٠٤ ويعدّه :

* مُشْتَبِه الأعلام لَمَاعِ الخَفَقِ *

من شواهد : سيبويه ٣٠١/٢ ، والخصائص ٢٢٨/٢ ، ٢٦٠ ، ٣٢٠ ،

٣٣٣ ، والمنصف ٣/٢ ، ٣٠٨ ، وابن يعيش ١١٨/٢ ، ٢٩/٩ ،

والخزانة ٣٨/١ ، ٢٠١/٤ ، والمغنى رقم ٦٤٤ ، ٦٧٦ ، والعيني ٣٨/١

والهمع والذرر رقم ١١٤١ .

وقاتم الأعماق : مغبرّ النواحي ، والقاتم : المكان المظلم المغبرّ من

القتام وهو الغبار . والأعماق : جمع عَمَقَ بفتح العين وضمها : وهي ما

بعد من أطراف المفازة : والخواوي : من خوى البيت : إذا خلا .

والمخترق : الممرّ الواسع المتخلل للرياح ، وهو المفازة .

(٣) من شواهد الخصائص ٣٢٠/٢ وفي ط : « ساقتك » بالسين .

الحركة ، وجَعَلَتِ الموضع في الحذف للحركة، ثم لحق بها فيه الحرف .

قال : وهو عندي أقيس :

ومن ذلك: استكراههم اختلاف التوجيه^(١) أن يجتمع مع الحركة^(٢) غيرها من أختيها^(٣) نحو : الجمع بين المخترق وبين العُقُق ، والْحِمَق فكراهيتهم هذا نحو من امتناعهم من الجمع بين الألف مع الياء والواو رَدْفَيْن « قال :

ومن ذلك عندي : أن حَرَفِي العلة الياء والواو قد صَحَا في بعض المواضع للحركة بعدهما كما يصحان لوقوع حرف اللين ساكناً بعدهما . وذلك نحو : القَوْدَ والحَوَكَة ، والخَوْنَة ، والغَيْب ، والصَّيْد ، وحَوِل ، وزَوَع ، وإنَّ بِيوتَنَا عَوْرَة «^(٤) فَيَمْنِ قرأ كذلك ، فَجَرَتِ الياء والواو هنا في الصَّحَة لوقوع الحركة بعدهما مجراهما فيها لوقوع حرف اللين ساكناً بعدهما ، نحو القواد ، والحواكة والخوانة ، والغياب والصَّيَاد ، وحَوِيل وَرَوِيع ، وإنَّ بِيوتَنَا عَوِيرَة .

(١) التوجيه : هو حركة ما قبل حرف الرّوي السّاكن المقيد مثل : الضمة والفتحة والكسرة في هذه الألفاظ : الصُّحُف - النَّجَف - يعترف .

انظر بغية المستفيد من العروض الجديد / ٧٩ .

(٢) في الخصائص : « الفتحة » مكان « الحركة » .

(٣) يريد بأختيها : الضمة والكسرة .

(٤) الأحزاب / ١٣ . وهي قراءة ابن كثير وآخرين . انظر : تفسير القرطبي

١٤٨/١٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٣٧/٢ .

وكذلك ما صحَّ من نحو قولهم : هَيُّو الرِّجْل من الهيئة هو جارٍ
مجرى صحة هَيَّو لو قيل . فاعرف ذلك فإنه لطيف / . [١٦٠]

الفائدة الثالثة^(١)

[في كمية الحركات]

قال ابن جني : باب : كمية الحركات .

أما ما في أيدي الناس في ظاهر الأمر فثلاث ، وهي الضمة والكسرة والفتحة . ومحصولها على الحقيقة ست ، وذلك أن يتن كل حركتين حركة فالتّي بين الفتحة والكسرة هي الفتحة قبل الألف الممالة ، نحو فتحة عين عالم ، وكاف^(٢) كاتب ، كما أن الألف التي بعدها بين الألف والياء ، والتي بين الفتحة والضمة هي التي قبل ألف التفخيم نحو فتحة لام الصّلاة والزكاة ، وكذلك : قام ، وعاد ، والتي بين الكسرة والضمة ككسرة قاف : قيل : وسين سير ، فهذه الكسرة المشمّة ضمًّا .

ومثلها الضمة المشمّة كسرة كنحو^(٣) قاف : المنقّر^(٤) وضمة

(١) في ط : « الثانية » مكان : « الثالثة » تحريف .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : سقطت كلمة : « وكاف » ، صوابه من الخصائص ١٢٠/٣ .

(٣) في الخصائص : ك « ضمة » .

(٤) في ط : النقر ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص ، والمنقّر كما في سيبويه ٢٧٠/٢ : الرّكية الكثيرة الماء [الركية : البئر] .

عَيْنٍ، مذعور، وباء ابن^(١) بور فهذه ضمة أشربت كسرة ، كما أنها في :
 قيل، وسير كسرة أشربت ضمًّا فهما لذلك كالصوت الواحد، لكن ليس
 في كلامهم ضمة مشربة فتحة ، ولا كسرة مشربة فتحة .

ويدلّ على أن الحركات معتدات اعتدادُ سيبويه بألف الإمالة
 وألف التفخيم حرفين غير الألف المفتوح ما قبلها^(٢) .

وقال صاحب البسيط : جملة الحركات المتنوعة أربع عشرة
 حركة ، ثلاث للإعراب ، وثلاث للبناء ، وثلاث متوسطة بين
 حركتين .

أحدها : بين الضمة والفتحة وهي الحركة التي قبل الألف
 الفخمة في قراءة ورش نحو : الصَّلوة والزَّكوة والحيوة .

والثانية : بين الكسرة والضمة وهي حركة الإشمام في نحو :
 قيل وغيض على قراءة الكسائي .

والثالثة : بين الفتحة والكسرة وهي الحركة قبل الألف الممالة
 نحو : رمى .

والعاشرة^(٣) : حركة إعراب تشبه حركة البناء وهي فتحة ما لا

(١) في الخصائص : « وباء ابن بور » . وفي ط والنسخ المخطوطة سقطت « وباء »

(٢) انظر النص في الخصائص ٣/ ١٢٠ ، ١٢١ .

(٣) العاشرة : تكملة الحركات التسع السابقة .

ينصرف في حال الجرّ على مذهب من جعلها حركة إعراب .

والحادية عشرة : حركة بناء تشبه حركة الإعراب ، وهي ضمة
المنادي / وفتحة المبنيّ مع « لا » على مذهب من جعلها حركة بناء . [١٦١]

الثانية عشرة : حركة الإتياع .

الثالثة عشرة : حركة التقاء الساكنين .

الرابع عشرة : حركة ما قبل ياء المتكلم على مذهب من جعله
معرباً ، فإنه جيء بها لتصح الياء ، وليست حركة إعراب ، ولا حركة بناء .

قال : وإنما لقبت الحركة بهذا اللقب لأنها تطلق الحروف بعد
سكونها فكل حركة تطلق الحرف نحو أصلها من حروف اللين فأشبهت
بذلك انطلاق المتحرك بعد سكونه

وقال المهلب في (نظم الفرائد)

عددنا جملة الحركات ستّاً وستّاً بعدها ثم اثنتين
فإعراب ثلاث أو بناء ثلاث أو ثلاث بين بين
ومشبهتان والإتياع حاد وأخرى لالتقاء الساكنين
وواحدة مذبذبة تردت لدى أخواتها في حيرتين

وقال بعضهم : الحركات سبع : حركة إعراب ، وحركة بناء ،
وحركة حكاية ، وحركة إتياع ، وحركة نقل ، وحركة تخلص من
سكونين ، وحركة المضاف إلى ياء المتكلم .

الفائدة الرابعة

[في قوة الحركة الإعرابية]

قال الشريف الجرجاني في حاشية الكشف : الحركة الإعرابية مع كونها طارئة أقوى من البنائية الدائمة ، لأن الإعرابية عُلِّمَ لمعانٍ معتورة يتميز بعضها على بعض فالإخلال بها يفضي إلى التباس المعاني ، وفوات ما هو الغرض الأصلي من وضع الألفاظ وهيئاتها ، أعني الإبانة عما في الضمير .

الفائدة الخامسة

[ألقاب الإعراب]

يقال في حركات الإعراب : رفعٌ ونصبٌ وجرٌ أو خفضٌ ، وجزمٌ ، وفي حركات البناء : ضمٌ وفتحٌ وكسرٌ ووقفٌ .

قال بعض شراح الجمل ، والسبب في ذلك أن الإعراب جعلت [١٦٢] ألقابه / مشتقة من ألقاب عوامله ، فالرفع مشتقٌ من رافعٌ ، والنصب مشتقٌ من ناصبٌ ، والجرُّ أو الخفض من جارٍ وخافضٌ ، والجزم من جازمٌ .

قال وهذا الاشتقاق من باب ما اشتقّ فيه المصدر من الاسم نحو : العُمومة والخُوْولة ، لأنهما مشتقان من العمّ والخال ، فلما صار الرّفع والنصب والجرّ والجزم لقباً للإعراب ولم يكن للبناء عاملٌ يحدثه يشتق له منه ألقابٌ جُعِلَتْ ألقابه : الضّمّ والفتح والكسر والوقف .

وقال أبو البقاء العكبري في « اللّباب » : إنما خصوا الإعراب بذلك لأن الرّفع ضمّة مخصوصة ، وكذلك الجرّ والجزم ، وحركة البناء حركة مطلقة . والواحد المخصوص من الجنس لا يسمّى باسم الجنس كالواحد من الأدميين إذا أردت تعريفه عقلت^(١) عليه علماً كزيد وعمر . ولا تسميه رجلاً لاشتراك الجنس في ذلك . فضمة الإعراب كالشخص المخصوص ، وضمة البناء كالواحد المطلق .

وقال الشيخ بهاء الدين بن النّحاس في « التعليقة على المقرّب » : اختلف النّحاة : هل يطلق أحدهما على الآخر ، فيقال مثلاً للمعرب : مضموم ، وللمبني : مرفوع أم لا ؟

على ثلاثة مذاهب : منهم من قال : لا يجوز إطلاق واحد منهما على الآخر ، لأن المراد الفرق وذلك يعدمه .

ومنهم من قال : يجوز مجازاً ، والمجاز لا بد له من قرينة ، وتلك لقرينة تبيّنه .

(١) في ط فقط : « غلبت » بالغين ، وفي النسخ الثلاث : « عقلت » وهذا أوضح .

ومنهم من قال : يجوز إطلاق أسماء البناء على الإعراب ، ولا
ينعكس .

الفائدة السادسة

[في الاختلاف في حركات الإعراب]

قال أبو البقاء العكبري في « الباب » : اختلفوا في حركات
الإعراب: هل هي أصل لحركات البناء أم بالعكس أم كل واحد منهما
أصل في موضعه ؟ .

فذهب قوم : إلى الأول ، وعلّته أن حركات الإعراب دوالّ على
معانٍ حادثة بعلة بخلاف حركات البناء، وما ثبت بعلة أصل لغيره ، .

وذهب قوم : إلى الثاني ، وعلّته أن حركات البناء لازمة
[١٦٣] وحركات الإعراب منتقلة ، واللازم أصل للمتزلزل / إذ كان أقوى
منه .

وهذا ضعيفٌ ، لأن تنقل حركات الإعراب لمعنى ولزوم
حركات البناء لغير معنى .

وذهب قوم : إلى الثالث ، لأن العرب تكلمت بالإعراب والبناء
في أول وضع الكلام، وكل منهما له علة غير علة الآخر ، ولا معنى لبناء
أحدهما على الآخر .

وعبّر في « التبيين » عن هذا الخلاف بقوله : اختلفوا في حركات الإعراب، وهل هي سابقة على حركات البناء أو بالعكس أو هما متطابقان من غير ترتيب ؟ قال : والأقوى هو الأول .

الفائدة السابعة

[في أثقل الحركات]

أثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة :
قال رجل للخليل : لا أجد بين الحركات فرقاً ، فقال له الخليل : ما أقل من يميز أفعاله ! أخبرني بأخف الأفعال عليك ، فقال : لا أدري ، قال أخف الأفعال عليك السَّمْع ، لأنك لا تحتاج فيه إلى استعمال جارحة إنما تسمعه من الصّوت وأنت تتكلف في إخراج الضّمة إلى تحريك الشّفتين مع إخراج الصوت ، وفي تحريك الفتحة إلى تحريك وسط الفم مع إخراج الصّوت ، فما عمل فيه عضوان أثقل مما عمل فيه عضو واحد هكذا نقله الزّجاجي في « كتاب الإيضاح »^(١) في أسرار النحو .

وقال ابن جني : أرى الدليل على خفة الفتحة أنهم يفرون إليها من الضّمة كما يفرون من السّكون .

إذا علمت ذلك فتفرّع عليه فروع :

(١) حققه الدكتور مازن المبارك وطبع بدار النفائس - بيروت .

أحدها : اختصاص الرفع بما اختص به، والنصب والكسر . بما اختص به ، وذلك أن المرفوعات قليلة بالنسبة إلى المنصوبات ، إذ هي الفاعل ، والمبتدأ ، والخبر ، وما ألحق بها من نائب الفاعل ، واسم كان ، وخبر إن بخلاف المنصوبات فإنها أكثر من عشرة ، فجعل الأثقل للأقل لقلّة دَوْرانه ، والأخف للأكثر ، ليسهل ويعتدل الكلام بتخفيف ما يكثر ، وتثقل ما يقل .

وأيضاً فالمرفوع لا يتعدّد منه سوى الخبر على خلاف .
[١٦٤] والفرع الواحد / من المنصوبات يتعدّد كالمفعول، به والظرف والحال والمستثنى .

قال الزجاجي : الفعل ليس له إلا مرفوع واحد ، وينصب عشرة أشياء ولما كانت المجرورات أكثر من المرفوعات ، وأقلّ من المنصوبات ، أعطيت الحركة الوسطى في الثقل والخفة .

الفرع الثاني : اختصاص الضم بما بني عليه ، والفتح والكسر بما بني عليه لما ذكر أيضاً ، فإن المبني على الفتح أكثر من المبني على الكسر . ومنه ما كان بجوارياء نحو : أين ، وكيف ، فزاد بعداً عن الكسرة طلباً للخفة ، إذ هو مع الياء أثقل منه وحده .

والمبني على الضم أقلّ من المبني على الكسر ، إذ لم يبن عليه إلا حيث وظروف الستة وغير ، وأي في بعض أحواله، والمنادى ، وبعض الضمائر .

الثالث : اختصاص نون الثنية بالكسر ونون الجمع بالفتح ،
لثقل الجمع ، فأعطى الأخف ، وأعطيت الثنية - لحفتها - الكسر ليتعادلا .

الرابع : قلة وجود الضم في جنس الفعل فلم يوجد فيه إلا إعراباً
في بعض الأحوال ، وذلك لأنه أثقل من الأسماء فنحي في الغالب عن
الضم لثلا يكثر الثقل .

الخامس : امتناع الجر والكسر في الأفعال جملة فراراً من الثقل
أيضاً .

وفي (البسيط) : لاختلاف أن الفتح أخف عندهم من الكسر ،
والألف أخف من الياء ، وفيه الفتحة أقرب إلى الكسرة من الضمة ،
ولذا جمل الجرّ على النصب في ما لا ينصرف ، والنصب على الجرّ في
جمع المؤنث السالم حملاً على القُرب .

وقال السخاوي في « شرح المفصل » : قال الخليل : أول
الحركات الضمة ؛ لأنها من الشفة . وأول ما يقع في الكلام الفاعل ،
فكان حق الكلام إذا حمل على المشاكلة أن يقسم أول الحركات لأول
الأشياء .

وقال ابن الدّهان في « الغرة » : الضمة والكسرة مستقلتان
مباينتان^(١) للسكون ، والفتحة قريبة من السكون بدلالة أن العرب تفرّ إلى
الفتحة كما تفرّ إلى السكون من الضمة والكسرة ، وذلك أنهم يقولون

(١) في ط فقط : « مباينتان » بالهمزة تحريف .

في غُرفةٍ : غُرُفات وفي كِسْرة : كِسِرَات بالإِتياع ، ثم إنهم يستثقلون ذلك فيقولون : كِسِرَات وَغُرُفات بالسكون . وبعضهم يقول / غُرُفات وكِسِرَات بالفتح ، فيعرف أن بين الفتحة والسكون مناسبة يولا يقولون ذلك في ضَرْب^(١) ، وإنما يقولون : ضَرَبَات بالفتح لا غير ، وأيضاً فإن العرب تخفّف الكسرة في : فِخْذ والضَّمة في عَضُد ، ولا تخفف الفتحة في : جَمَل . فأما القَدْر والقَدَرِ فلغتان ، وكذلك الدَّرْك والدَّرْك .

ومما يدلّ على مناسبة الفتحة السكون : أن الواحد إذا اعتلت عينه بالسَّكون اعتلّ في الجمع بالقلب إلى الياء على شرائط : تقول : ثوب وثياب وسوط وسياط ، ولم يقولوا : أثواب كما قالوا : طوال ، لأن الواو في طويل متحركة .

وقالوا في جواد : جِياد فقلّبوا في الجمع ، لأنها في الواحد مفتوحة والفتح يقارب السكون . انتهى .

الفائدة الثامنة

[في مَطل الحركات ومَطل الحروف]

قال ابن جني^(٢) : بابٌ في مَطل الحركات ومَطل الحروف .

أمّا الأول فينشأ عن الحركة حرفٌ من جنسها، فينشأ بعد الفتحة أَلِف ، وبعد الكسرة ياء ، وبعد الضَّمة واو، وقد تقدمت أمثله

(١) هكذا في ط ، والنسخ الثلاث ، ولعلها : ضَرْبة .

(٢) انظر الخصائص ٣/١٢١ .

في الفائدة الثانية . قال : ومن مطل الفتحة قول عنترة :

١١٧ = * يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرِي غَضُوبٍ جَسْرَةَ ^(١) * .

وقال أبو عليّ : أراد : ينبع ، فأشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفاً .

وقال الأصمعي : يقال انباع الشجاع ^(٢) ينباع انبياعاً : إذا انخرط من بين الصّفين ماضياً . وأنشد فيه :

١١٨ = يُطْرَقُ جِلْمًا وَأَنَاةً مَعًا ثُمَّتَ يَنْبَاعُ انْبِيعِ الشُّجَاعِ ^(٣)

فهذا انفعل يَنْفَعِلُ انفعالاً ، والألف فيه عين .

(١) تمامه :

* زِيَاةٌ مِثْلُ الْفَنِيْقِ الْمُقْرَمِ *

ديوانه / ١٥١ ، والخصائص ١٢١/٣ .

وينباع : يسيل وينبع . والذفري : العظم الناتئ خلف الأذن ، وأول ما يعرق البعير منه . وجسرة : ناقة موثقة الخلق ، وزيافة : تتبختر في مشيها ، والفنيق : الفحل من الإبل . والمقرم : الذي لا يستعمل للركوب . انظر هامش الديوان .

(٢) الشجاع : الحيّة الذكر .

- (٣) انظر الخصائص ٢٢٢/٢ ، وانظر شرح ابن الأنباري للمفضليات ،

٦٣٠ وقد نسب هذا الشاهد للسفاح بن بكير بن معدان اليربوعي من قصيدة يرثي بها يحيى بن مسرة صاحب مصعب بن الزبير ، وكان وفي له حتى قتل معه وأولها :

صَلَّى عَلَى يَحْيَى وَأَشْيَاعِهِ رَبُّ غَفُورٍ وَشَفِيعٌ مَطَاعٌ

وينبغي أن يكون عينه واواً، لأنها أقرب معنى من الياء هنا .

نعم ، وقد يمكن عندي أن تكون هذه لغة تولدت ، وذلك أنه لما سمع : « ينباع » أشبه في اللفظ ينفع ، فجاء منه بـماضٍ ومصدر ، كما ذهب أبو بكر إليه فيما حكاه أبو زيد من قولهم : ضَفَنَ الرَّجُلُ يَضِفُنْ : إذا جاء ضَيِّفًا مع الضَّيْف . وذلك أنه لما سمعهم يقولون : ضَيِّفُنْ ، وكانت فيعمل في الكلام أكثر من : فَعَلَنَ تَوْهَمَهُ فَيَعَلًا فاشتق [١٦٦] الفعل منه ، بعد أن سبق إلى وَهَمَهُ هذا فيه ، فيقال : ضَفَنَ يَضِفُنْ . /
(١)
فلو سُئِلْتُ عن مثالٍ : ضفن يضمن على هذا القول لقلت : فلن يفلن ، لأن العين قد حذفت .

قال ومن مَطل الفتحة عندنا قول الهذلي :

١١٩ = بينا تعنقه الكماءَ ورَوْغَه يوماً أتيج له جرىء سلفع^(٢)
أي بين أوقات تعنقه فأشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفاً .

(١) بعده في الخصائص : « إذا مثلته على لفظه » .

(٢) لأبي ذؤيب الهذلي .

انظر : ديوان الهذليين ١٨/١ ، وابن يعيش ٣٤/٤ ، ٩٩ ، واللسان : بين والخصائص ١٢٢/٣ ، والخزانة ١٨٣/٣ ، والمغنى رقم ٦٩٢ ، ٩٢٢ والهمع والدرر رقم ٨٢٧ .

وفي شرح المفضليات لابن الأنباري ٨٧٩ : السلفع : الجريء الصدر ، وأتيج له : قدر له .

وحدَّثنا أبو علي أن أحمد بن يحيى حكى : « خذه من حيث
وليسا » قال : وهو إشباع ليس .

وحكى الفراء عنهم : « أكلت لحما شاة » أراد لحْمَ شاةٍ ، فَمَطَّل
الفتحة ، فأنشأ عنها ألفاً .

ومن إشباع الكسرة ، ومَظَّلها ما جاء عنهم من : الصياريف ،
والمطافيل^(١) ، والجلاعيد ، والأصل : جلاعد جمع جَلَعَد ، وهو
الشديد .

فأما ياء مطاليق ومطيليق فِعَوْضٌ من النون - المحذوفة وليست
مَظَلًّا .

ومن مظل الضمة قوله :

١٢٠ = ممكورة جُمَ العظام عُطْبُول كَأَنَّ في أنيابها القَرَنَفُول^(٢)

وأما الثاني فالحروف الممطولة هي الحروف الثلاثة المصوَّنة :

(١) المَظْفِل كَمُحْسِن : ذات الطفل من الإنس والوحش .

(٢) من شواهد : الخصائص ١٢٤/٣ ، والمحتسب ٢٥٩/١ ، وابن الشجري
١٥٨/٢ ، واللسان : « قرنفل » .

والممكورة : المَطْوِيَّة الخُلُق من النساء ، والمستديرة الساقين .
وجَمَّ العظام : أي كثيرة اللحم . . والعطبول : المرأة الفتية الجميلة
الملتثة الطويلة العنق . والقرنفول كما في اللسان : شجر هندي ليس من
نبات أرض العرب .

الألف ، والياء ، والواو . وهي من حيث وقعت فيها امتداداً ولينٌ إلا أن الأماكن التي يطول فيها صوتها وتتمكن مدتها ثلاثة . وهي أن تقع بعدها - وهي سواكن توابع لما هو منهن وهو الحركات من جنسهن - ^(١) الهمزة أو ^(٢) الحرف المشدد ، أو أن يوقف عليها عند التذكر . فالهمزة نحو كساء ، ورداء ، وخطيئة ، ورزيئة ومقروءة ، ومخبوءة .

وإنما تمكن المدّ فيهن مع الهمزة ، لأن الهمزة حرف نأى منشؤه ، وتراخي مخرجه ، فإذا أنت نطقت بهذه الأحرف المصوتة قبله ، ثم تماديت بهن نحوه طُلُن ، وشِعْن في الصوت فوقين له ، وزدن ليناً به ولمكانه ^(٣) وليس كذلك إذا وقع بعدهن غيرها وغير المشدد ، ألا تراك إذا قلت : كتاب ، وحساب ، وسعيد ، وعمود ، وضروب ، وركوب ، لم تجدن لذنات ناعمات ^(٤) ، ولا وافيات ، مستطيلات ، كما تجدن كذلك إذا تلاهن الهمزة أو الحرف المشدد . وأما سبب نعمتهن ^(٥) ، ووفائهن ، وتماديهن إذا وقع المشدد بعدهن فلأنهن - كما ترى - سواكن وأول المثّلين مع التشديد ساكن

(١) في النسخ المخطوطة : « لما هن منهن » .

(٢) في ط فقط : « والحرف » بالواو .

(٣) في ط : لبنائه ولمكانه ، وفي النسخ الثلاث : ليناً به ولمكانه وفي الخصائص : وزدن « في بيانه ، ومكانه » .

(٤) في الخصائص ١٢٥/٣ : « لانا عمات » بزيادة : « لا » .

(٥) في ط : نعمهن .

فيجفرو عليهم أن يلتقي الساكنان حشواً في كلامهم ، فحينئذٍ ما ينهضون الألف^(١) بقوة الاعتماد عليها / فيجعلون طولها ووفاء [١٦٧] الصوت^(٢) بها عَوْضاً مِمَّا كان يجب لالتقاء الساكنين : من تحريكها إذ لم يجدوا عليه تطرّفاً ولا بالاستراحة إليه تعلقاً^(٣) ، وذلك نحو شَابَةِ ودَابَةِ ، وهذا قضيب بَكَر^(٤) ، وقد تمود الثوب ، وقد قوصَ بما كان عليه . وإذا كان كذلك فكَلَمَّا رسخ الحرف في المدّ كان حينئذٍ محقوقاً^(٥) بتمامه ، وتمادي الصوت به ، وذلك الألف ثم الياء ثم الواو ، فشَابَهُ إذا أوفى صوتاً وأنعم جَرْساً من أختيها وقضيبُ بَكَرٍ أنعم وأتم من قُوصَ به ، وتمود الثوب ، لبعد الواو من أعرق الثلاث في المدّ - وهي الألف - وقرب الياء إليها . نعم ، وربما لم يكتف من تقوى لغته ، ويتعالى تمكينه وجهارته ، مما تجشّمه من مدّ الألف في هذا الموضع ، دون أن يطغى به طبعه ، ويتخطى^(٦) به اعتماده ، ووطؤه إلى أن يبدل من هذه الألف همزة فيحملها الحركة التي كان كَلِفاً بها ومصانعاً بطول المدة عنها ، فيقول : شَابَةِ ودَابَةِ^(٧) . قال كثيرٌ .

(١) في الخصائص : « بالألف » .

(٢) ط فقط : « للصوت » .

(٣) في ط فقط : « معلقاً بالميم » .

(٤) في الخصائص : وهذا قضيب بكر في قضيب بَكَر .

(٥) في الخصائص : « محفوظاً » .

(٦) في ط : « وينحط » صوابه من الخصائص .

(٧) في ط : شابة ودابة ، تحريف

١٢١ = * إذا ما العوالي بالعبيط احمأرت (١) *

وقال :

١٢٢ = وللأرض أما سودها فتجللت بياضاً وأما بيضها فأسوأدت (٢)
وهذا الهمز الذي تراه أمر يخص الألف دون أختيها .

وعلة اختصاصه بها : أن همزها في بعض الأحوال إنما هو لكثرة ورودها ها هنا ساكنة بعدها الحرف المدغم ، فتحاملوا وحملوا أنفسهم على قلبها همزة تطرّقاً إلى الحركة ، إذ لم يجدوا إلى تحريكها سبيلاً ، لا في هذا الموضع ولا في غيره .

وليست كذلك أختاها ، لأنهما وإن سكنتا في نحو « قضيبكر » وقوص به فإنهما قد يتحرّكان كثيراً في غير هذا الموضع ، فصار تحركهما في غير هذا الموضع عوضاً من سكونهما فيه . فاعرف ذلك فرقاً .
وقد أجروا الياء والواو الساكتين المفتوح ما قبلهما مُجرى التابعتين لما هو منهما ، وذلك نحو قولهم : هذا جيبُكر أي جيبُ بكر وثوبُكر أي ثوب بكر .

وذلك أن الفتحة وإن كانت مخالفة الجنس للياء والواو فإن فيها

(١) ورد البيت في هامش الخصائص ١٢٦/٣ على النحو الآتي :

وأنت ابن ليلي خير قومك مشهدا إذا ما احمأرت بالعبيط العواملُ

(٢) في ط والنسخ الثلاث : « أما سودها الخ » بإسقاط كلمة : « وللأرض »

والشاهد أيضاً لكثير ، وانظر الخصائص ١٢٧/٣ ، والممتع ٣٢٢/١

والهمع والدرر رقم ١٧٨٤ ، والمحتسب ٤٧/١ ، ٣١٢ ، وابن يعيش ١٠/١٢ .

سِراً له ، ومن أجله جاز أن تمتد الياء واواو بعدها في نحو : ما رأينا .
 وذلك أن أصل المدو أقواه / وأعلاه وأنعمه وأنداه ، إنما هو للألف ، وإنما [١٦٨]
 الياء والواو في ذلك مُحمّولان عليها ، وملحقان في الحكم بها ، والفتحة
 بعض الألف فكأنها إذا قَدِّمَت قبلهما في نحو بَيْتٍ وَسَوَّطٍ إنما قدمت
 الألف ؛ إذ كانت الفتحة بعضها ، فإذا جاءتا بعد الفتحة جاءتا في موضع
 قد سبقتهما إليه الفتحة التي هي ألف صغيرة ، فكان ذلك سبباً للأنس
 بالمد ، لا سيما وهما بعد الفتحة - لسكونهما - أختا الألف ، وقويتا
 الشبه^(١) بها ، فصار شيخ ، وثوب نحواً من^(٢) شاخ وثاب ، فلذلك
 ساغ وقوع المدغم بعدهما . فاعرف ذلك .

وأما مَدَّها عند التذكّر فنحو قولك : : أخواك ضربا إذا كنت
 متذكراً المفعول به أي ضَرْباً زِيداً ونحوه .

وكذلك مَطَّل الواو إذا تذكّرت في نحو : ضربوا إذا كنت تتذكّر
 المفعول أو الظرف أو نحو ذلك . أي ضربوا زِيداً ، أو ضربوا يوم
 الجمعة أو ضربوا قياماً فتذكّر الحال . وكذلك الياء في نحو : اضربي ،
 أي اضربي زِيداً ونحوه .

وإنما مُطِّلَت ومَدَّت هذه الأحرف في الوقف عند التذكّر ،

(١) في ط فقط : لكونهما أختي الألف ، وقويتي الشبه بها ، تحريف ، صوابه
 من النسخ الثلاث والخصائص .

(٢) في ط فقط : « امرء » مكان : « من » تحريف ، صوابه من النسخ الثلاث
 والخصائص .

لأنك لو وقفت عليها غير ممطولة ولا ممكنة المد وأنت متذكر، ولم يكن في لفظك دليل على أنك متذكر شيئاً^(١) ولأوهمت أن كلامك قد تم، ولم يبق بعده مطلوب متوقع لك . فلما وقفت ومطلت علم أنك متناول إلى كلام تالٍ للأول ، منوط به ، معقود ما قبله على تضمنه وخلطه بجملته .

ووجه الدلالة من ذلك: أن حروف اللين الثلاثة : إذا وقف عليهن ضعفن وتضاءلن ، ولم يف^(٢) مدهن . وإذا وقعن بين^(٣) الحرفين ، تمكّن ، واعترض الصدى معهن .

ولذلك قال أبو الحسن : إن الألف إذا وقعت بين^(٤) الحرفين كان لها صدى .

ويدل على ذلك أن العرب لما أرادت مظهرن للندبة ، وإطالة الصوت بهن في الوقف ، وعلمت أن السكوت عليهن ينتقضهن ، ولا يفي بهن أتبعتهن الهاء في الوقف توفية هن ، وتناولاً إلى إطالتهن .

(١) في الخصائص : ولأوهمت كل الإلهام أن الخ « وفي ط ولا وهمت أن الخ .

(٢) في ط فقط : « ولم يعب » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٣) في ط فقط : « بعد » مكان : « بين » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٤) في ط فقط : « بعد » مكان : « بين » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

وذلك قولهم : وازيداه .

ولا بد من الهاء في الوقف ، فإن وصلت أسقطتها وقام التابع في إطالة الصوت مقامها نحو : وازيداه ، واعمراه .

وكذلك أختاها نحو : وانقطاع ظهريه ، واغلاميه ، واغلامهوه ، وتقول في الوصل : وفلامهموه لقد كان كريماً . وانقطاع

ظهري من هذا الأمر ! / .

[١٦٩]

والمعنى الجامع بين التذكر والندبة قوة الحاجة إلى إطالة الصوت في الموضعين .

فلما كانت هذه حال هذه الأحرف وكنت عند التذكر كالناطق بالحرف المستذكر ، صار كأنه هو الملفوظ به فتّمت هذه الأحرف وإن وقعن أطرافاً كما يتمنن إذا وقعن حشواً لا أواخر. فاعرف ذلك .

وكذلك الحركات عند التذكر يُمطلن حتى يفين حروفاً فإذا صرّنها جرين مجرى الحروف المبتدأة توام^(١) ، فيمطلن أيضاً حينئذٍ كما تُمطل الحروف .

وذلك قولهم : عند التذكر مع الفتحة في قمت : قمتأي قمت يوم الجمعة ، ومع الكسرة: أنتي أي أنت عاقلة ، ومع الضمة: قمتو، أي قمت إلى زيد .

فإن كان الحرف الموقوف عليه عند التذكر ساكناً صحيحاً كبير

(١) في ط : « توام » بالهمزة ، تحريف .

لأنه لا يجري الصّوت في الساكن ، فإذا حرّك انبعث الصّوت في^(١) الحركة ، ثم انتهى إلى الحرف ، ثم أشبعت ذلك الحرف ومطلته كقولك في « قد » وأنت تريد قد قام : قدى ، وفي مِنْ مِنى ، وفي هل : هلي ، وفي نَعَمْ : نَعَمي وفي لام التعريف من الغلام مثلاً : ألي .

وإنما حرّك بالكسرة دون اختيها ؛ لأنه ساكن احتيج الى حركة ، فجرى مجرى التقاء الساكنين نحو : قم الليل . وعليه أطلق المجزوم والموقوف في القوا في المطلقة إلى الكسر كقوله :

١٢٣ = * وأنت مهما تأمري القلب يفعل^(٢) *
وقوله:

١٢٤ = * لَمَّا تَزُلْ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِي^(٣) *

(١) في ط : « اتبع » ، تحريف

(٢) من معلّقة امرئ القيس ، صدره :

* أغرّك مِنِي أَن حُبَّكَ قَاتِلِي *

من شواهد : سيبويه ٣٠٣/٢ ، وابن يعيش ٤٣/٧ ، والهمع والدرر رقم ١٨٠٥ .

(٣) للنابعة الذبياني ديوانه / ١٤٣٠ ، صدره :

* أَزِفَ التُّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رُكَابَنَا *

من شواهد : الخصائص ٣٦١/٢ ، ١٣١/٣ ، وابن يعيش ٥/٨ ، ١١٠ ، ١٤٨ ، ١٨/٩ ، ٥٢ ، وقطر الندى ٢٢٢ والهمع والدرر رقم ٥٤١ ، ٢٢٨ ، والخزانة ٢٣٢/٣ ، ٣٦٢/٤ ، ٥٠٥ ، والمغنى رقم ٣١٥ ، ٦٤٣ والعيني ٨٠/١ ، ٣١٤/٢ .

ونحو مِمَّا نحن عليه حكاية الكتاب : « هذا سَيْفُنِي »^(١) يريد : سيفٌ مِنْ أمره كذا . فلَمَّا أراد الوصل أثبت التَّوْنين ، وَلَمَّا كان ساكناً صحيحاً لم يَجْرِ الصَّوْتُ به^(٢) كسر، ثم أشبع فأنشأ عنها ياء فقال : سَيْفُنِي .

وإن كان الموقوف عليه عند التذكر ساكناً معتلاً غير تابع لما قبله وهو الياء والواو الساكتان بعد الفتح نحو : أَي ، وَكَيْ ، وَلَوْ ، وَأَوْ . كسر نحو : قمت كَي ، أَي كَي تقوم .

وَمَنْ كان مِنْ لغته أن يفتح أو يضم ، لالتقاء الساكنين نحو : قُمَ الليل ، فقياس قوله أن يفتح ويضم عند التذكر نحو : قُما ، وِيعا ، وِيسرا .

وعن قطرب : أنَّ من العرب من يقول : شُمُّ يا رجل . فإن تذكَّرت على / هذه اللغة مطلَّت الضَّمة واواً فقلت : شُمُّوا . [١٧٠]
ومن العرب من يقرأ : « اشْتَرَوْا الضَّلالة »^(٣) بالضم، ومنهم من

(١) انظر الكتاب ٣٠٤/٢ .

(٢) في الخصائص ١٣١/٣ : « ولما كان ساكناً صحيحاً لم يجر الصوت فيه ، فلما لم يجر فيه حركه بالكسر - كما يجب في مثله - ثم أشبع الخ . وفي ط : « لم يجر » بالزاي .

(٣) البقرة / ١٦ . وهي قراءة : أبي السمال ، وأبي زيد الأنصاري ، وأبي الحسن ، انظر : المحتسب ٥٤/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٤٢/١ ، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ١٢/١ .

يكسر^(١) ، ومنهم من يفتح .

فإن مطلت مُتَذَكَّرًا قلت على من ضمَّ : اشترؤوا ، وعلى من كسر اشترؤى ، وعلى من فتح اشترؤا .

وروينا عن محمد بن محمد عن أحمد بن موسى عن محمد بن الجهم عن يحيى بن زياد قول الشاعر :

١٢٥ = فَهْمٌ بِطَانَتُهُمْ وَهُمْ وَزَرَاؤُهُمْ وَهُمْ الْقَضَاءُ وَمِنْهُمْ الْحُكَامُ^(٣)
فإن وقفت على « هم » من قوله : وَهُمْ الْقَضَاءُ قلت : هُمِي .
وكذا الوقف على : منهم الحكام : مِنْهَمِي .

وإن وقفت على « هم » من قوله : وهم وزراؤهم ، قلت : وَهُمُوا ، لأنك كذا^(٤) ، رأيت فعل الشاعر .

وإن شئت عكست حملاً للثاني على الأول .

(١) وهي قراءة يحيى بن يعمر ، وابن أبي إسحاق : « اشترؤ الضلالة » انظر : التبيان للطوسي ٨٢/١ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢١٠/١ والمحتسب لابن جني ٥٢/١ .

(٢) في ط : « مستذكرا » بالسین .

(٣) قائله مجهول . وهو من شواهد : الخصائص ١٣٢/٣ ، والمحتسب ٤٥/١ ، وابن يعيش ١٣٢/٣ .

(٤) في ط فقط : « كأنك » مكان : « كذا » صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

وللأول على الثاني^(١) لأنك إذا فعلت ذلك لم تعد أن حملت
على نظيره .

وكَلَّمَا جاز شيء من ذلك عند وقفة التذكر جاز في القافية البتة
على ما تقدم .

وعليه تقول : عَجِبْتُ مِنَّا أَيِّ مِنَ الْقَوْمِ عَلَى مِنْ فَتَحَ النَّونَ . وَمَنْ
كسرها فقال : مِنَ الْقَوْمِ ، قال : مِنِّي

الفائدة التاسعة

[في إنابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة]

قال ابن جنِّي :

الأول منهما : أن تحذف الحرف ، وتَقَرَّ الحركة قبله نائبة عنه
ودليلاً عليه كقوله :

(١) وردت العبارة في الخصائص على النحو التالي : « لأنك كذا رأيتَه فعل
الشاعر لما قال في أول البيت : فهمو ، ففصلت بين حركة التقاء الساكنين
وغيرها كما فصل ، وإن شئت قلت : وهبي ، تريد : وهم وزراؤهم ،
وقلت : وهمو تريد : وهم القضاة حملاً على قوله : فهم بطانتهم ، لأنك
إذا فعلت ذلك لم تعد أن حملت على نظير .

١٢٦ = كَفَّاكَ كَفًّا لَا تُلِيقُ دِرْهَمًا

جُوداً وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدِّمَا^(١)

يريد : تُعْطِي ، وقوله :

١٢٧ = * وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَضْرِبُهُ^(٢) *

وقوله :

١٢٨ * دَوَامِي الْأَيْدِ يَخْبِطُنَ السَّرِيحَا^(٣) *

(١) قائله مجهول .

من شواهد : الخصائص ١٣٣/٣ ، والمنصف ٧٤/٢ ، وابن الشجري ٧٢/٢ ، واللسان : « ليق » .

(٢) للأعشي . ديوانه ٥٣ / . وتماه :

* وَيَكُنْ أَعْدَاءُ بُعَيْدٍ وَدَادِ *

من شواهد : سيبويه ١٠/١ ، والخصائص ١٣٣/٣ ، والمنصف ٧٣/٢ ، والهمع والذرر رقم ١٧٣٥ .

وفي ط فقط : « وآخر صفوان متى يشا بصير منه » تحريف واضح ، صوابه من النسخ المخطوطة ، والمراجع السابقة .

(٣) نسب إلى مضر بن ربيعة الفقعسي . صدره :

* وَطَرْتُ بِمُنْصُلِي فِي يَعْمَلَاتِ *

من شواهد : سيبويه ٩/١ ، ٢٩١/٢ ، والخصائص ٢٦٩/٢ ، ١٣٣/٣ ، والمنصف ٧٣/٢ ، وابن الشجري ٧٢/٢ ، والمغني رقم ٤١٠ .

والمنصل : السيف ، واليعملات : جمع يعمل ، وهي الناقة السريعة والسريح - كما في أمالي ابن الشجري - جلود تنعلها الإبل إذا حفت ، واحداً منها : سريحة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾ ^(١) . وهو كثير في الكسرة
وقد جاء في الضمة منه قوله :

١٢٩ = إن الفقير بيننا قاضٍ حَكَمٌ

أن ترد الماء إذا غاب النُجْمُ ^(٢)

يريد : النجوم ، فحذف الواو ، وأتاب عنها الضمة وقوله :

١٣٠ * حتى إذا بُلَّت حلاقيم الحُلُقِ ^(٣) *

يريد : الحُلُق . وقال الأخطل :

١٣١ = كَلَمْعٍ أَيْدِي مَشَاكِلِ مُسَلِّبَةٍ

يندبن ضَرْسَ بَنَاتِ الدَّهْرِ وَالْخُطْبِ ^(٤) / [١٧١]

(١) الزمر / ١٦ .

(٢) قائله مجهول .

من شواهد : الخصائص ٣/ ١٣٤ ، والمنصف ١/ ٣٤٨ ، والمحتسب ١/ ١٩٩ ، ٢٩٩ ، ٨/ ٢ ، واللسان : نجم .

(٣) قائله مجهول : (رجز) .

من شواهد : الخصائص ٣/ ١٣٤ ، والمنصف ١/ ٣٤٨ ، والبحر المحيط ٥/ ٤٨١ ، واللسان : حلق ، وروايته : « حتى إذا ابتَلت » .

(٤) من شواهد : الخصائص ١/ ٣٣٣ ، ٣/ ١٣٤ ، والمنصف ١/ ٣٤٨ ، والمحتسب ١/ ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٨/ ٢ . وفي المنصف ورد برواية : « يندبن فتيان ضَرْسِ الدهر » .

واللمع هنا : الإشارة ، والمشاكيل : النساء اللاتي فقدن أولادهن ، ومسَلِّبَةٍ : وصف من سَلَّبت المرأة : إذا مات ولدها . وضرس بنات الدهر : أحداث =

يريد : الخطوب .
ومنه قوله تعالى : ﴿ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾^(١) ، و ﴿ يَوْمَ يَدْعُ
الدَّاعِ ﴾^(٢) ، و ﴿ سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ ﴾^(٣) .

كتب ذلك بغير واو دليلاً في الخط على الوقف عليه بغير واو في
اللفظ .

وله نظائر . وهذا في المفتوح قليل لِحَفَةِ الألف ، قال :

١٣٢ = * مثل النقا لبده ضربُ الطلل^(٤) *

= الزمان . وفي اللسان : ضرس : « وضرسته الخطوبُ ضرساً : عجمته .
شبه أيدي الإبل إذا رفعتها بإشارة نائحة تشير بخرقه .
انظر شرح الشاهد في المنصف ١/٤٦٣ ، ٤٦٤ ، وانظر اللسان :
« ضرس » .

(١) الشورى / ٢٤ .

(٢) القمر / ٦ .

(٣) العلق / ١٨ .

(٤) رجز : من شواهد : الخصائص ٣/١٣٤ ، والمحتسب ١/٢٢٩ ، واللسان
: « طلل » :

والنقا من الرمل : القطعة تنقاد محدودة ، وجمعه : أنقاء .
والطلل : المطر الصغار القطر الدائم ، ونسب في المحتسب لأبي النجم
وفي اللسان : أراد ضَرْبُ الطَّل ، ففك المدغم ، ثم حركة . وروى :
« ضَرْبُ الطَّل » بكر الطاء . أراد : ضرب الطلال ، فحذف ألف
الجمع .

يريد الطلال ، ونحو منه قوله :

١٣٣ = ألا لبارك الله في سهيل إذا ما الله بآرك في الرجال^(١)

فحذف الألف من لفظة « الله » .

ومنه قوله :

١٣٤ = * أو الفأ مكة من ورق الحمى^(٢) *

لأنه أراد : الحَمَام ، فحذف الألف فالتقت الميمان فغير على ما ترى .

وقال أبو عثمان في قوله تعالى : ﴿ يا أبتِ ﴾^(٣) : أراد : يا أبتا فحذف الألف ، وقال الشاعر :

١٣٥ = فلست بمدرک ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو أني^(٤)

(١) قائله مجهول .

من شواهد : الخصائص ٣/١٣٤ ، والمحتسب ١/١٨١ ، والخزانة ٤/٣٤١ ، والمخصّص ٦/١٦٠ ، واللسان : « أله » .

(٢) رجز للعجاج ، ديوانه ٢٩٥/٢٩٥ .

من شواهد : سيبويه ٨/١ ، ٥٦ ، والخصائص ٣/١٣٥ ، والحجة لابن خالوية / ١٨٠ ، والإنصاف ٢/٥١٩ ، وابن يعيش ٦/٧٥ ، والممع والدرر رقم ٧١٣ ، ١٧٣٧ .

(٣) يوسف / ٤ .

(٤) قائله مجهول .

من شواهد : الخصائص ٣/١٣٥ ، والمحتسب ١/٢٧٧ ، ٢٧٣ ، وابن =

يريد بلهفا ^(١) .

والثاني منها : وهو إنابة الحرف عن الحركة في بعض الأحاد ، وهي الأسماء الستة ، وجميع التثنية ، وكثير من الجمع ، فإن الألف والواو والياء فيها نائبة عن الحركات في الإعراب . وكذا النون في الأفعال الخمسة نائبة عن الضمة .

وليس من هذا الباب إشباع الحركات ^(٢) في نحو : متزاح ^(٣) ، والصياريف ، وأنظور ، لأن الحركة في نحو هذا لم تحذف ، وأنيبَ ^(٤) الحرف عنها بل هي موجودة لا مزيد ^(٥) فيها ولا متقص منها .

= الشجري ٧٤/٢ ، والمقرب ١٨١/١ ، ٢٠٠/٢ ، والتصريح ١٧٧/٢ ، والأشموني ٢٨٢/٢ .

(١) في الخصائص : « بلهفي » بالياء .

(٢) في ط فقط : إشباع الحركات (على الحركات) بزيادة : « على الحركات » .

(٣) في ط فقط : « بمستراح » .

(٤) في ط ، والنسخ المخطوطة : ويثبت ، والتصويب من الخصائص .

(٥) في الخصائص ١٣٦/٣ : « ومزيد فيها » بدون : « لا » .

[الفائدة العاشرة]

(١)

في هجوم الحركات على الحركات

العاشرة : في هجوم الحركات على الحركات . قال ابن جنّي : هو على ضربين : أحدهما : كثير مقيس ، والآخر : قليل غير مقيس .

فالأول قسمان : أحدهما : أن تتفق فيه الحركتان^(٢) ، والآخر : أن تختلفا^(٣) ، فيكون الحكم للطارئ منهما على ما مضى .

فالمتفقان^(٤) : نحو : هم يَغزُون ، وَيَدْعُون . أصله : يَغزُوون ، فأسكنت الواو الأولى التي هي اللّام ، وحذفت لسكونها ، وسكون واو الضمير والجمع بعدها ، ونقلت تلك الضمة المحذوفة عن اللّام إلى الزاي التي هي العين ، فحذفت لها الضمة الأصليّة في الزاي لظروء الثانية عليها^(٥) .

ولا بدّ من هذا التقدير في هجوم الثانية الحادثة على الأولى

(١) انظر الخصائص ١٣٦/٣

(٢) في ط فقط : الحركات ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٣) في ط فقط : « والآخران مختلفان » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٤) في ط فقط : « فالمتفقان » تحريف .

(٥) في الخصائص : لظروء الثانية المنقولة من اللام إليها عليها .

[١٧٢] الراتبة اعتباراً في ذلك بحكم المختلفين^(١) ، / ألا تراك تقول في العين المكسورة بنقل الضمة إليها مكان كسرتها نحو : يَرْمُون وَيَقْضُونَ : نقلت ضمة ياء يَرْمِيُونَ إلى ميمها ، فابتزّت الضمة الميم كسرتها^(٢) وحَلَّت^(٣) محلّها فصارت : يَرْمُون ، فكما لا نشك في أن ضمة ميم : يَرْمُون غير كسرتها في : يَرْمِيُونَ لفظاً ، فكذلك نحكم على أن ضمة زاي : يَغْزُونَ غير ضمتها في : يَغْزُوُونَ تقديرأً وحُكماً . ونحو من ذلك قولهم في جمع مائة : مِثُونَ ، فكسرة ميم مِثُونَ غير كسرتها في : مائة اعتبارأً بحال المختلفين في : سنة وسنين^(٤) ، وبرة وبرين^(٥) .

ومثله ترخيم بُرْثَن ومنصور فيمن قال : يا حارُ ، إذا قلت : يا مَنْصُ وبابُرْثُ فالضمة فيهما غير الضمة فيمن قال : يا بُرْثُ ويا مَنْصُ على يا حارِ ، اعتبارأً بالمختلفين^(٦) فكما لا يشك في أن ضمة يا حارُ

(١) في الخصائص : « المختلفتين » .

(٢) في ط فقط : « لكسرتها » صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٣) في ط فقط : « أوحلت » بـ « أو » .

(٤) في ط والنسخ المخطوطة : في سنة « وسنون » بالواو ، صوابه من الخصائص .

(٥) في ط والنسخ المخطوطة : « وبرة » و« برون » بالواو ، صوابه من

الخصائص . وفي لقاموس البرة كثة : الخَلِخالَ وجمعها : برة ، وبرين .

وبرين حلقة من أنف البعير .

(٦) في الخصائص : « بالمختلفتين » .

غير كسرة يا حارِ سماعاً ولفظاً فكذلك الضمة على : يا حارُ في يا برث ويا منصُ غير الضمة فيهما على يا حارِ تقديرأ و؟ حكماً .

وكذلك كسره صاد صنو، وقاف قنو غير كسرتهما في صنوانٍ وقنوانٍ .

وكذلك كسره ضاد : تَقْضِينَ في الجمع غير كسرتها المقدرة فيها في أصل حالها، وهو تَقْضِيَيْنَ^(١) في المفرد على حد ما تقدّم في : يَغْزُونَ وَيَدْعُونَ .

وأما المختلفتان فأمرهما واضح نحو : يَرْمُونَ وَيَقْضُونَ . والأصل : يَرْمِيُونَ وَيَقْضِيُونَ ، فأسكنت الياء استقلالاً للضمة عليها ، وَنَقَلْتُ إلى ما قبلها فابتزته كسرتة لظروئها عليها، فصارت : يرمون ويقضون .

وكذلك أنتِ تَغْزِينَ ، أصله : تَغْزُوِينَ ، نقلت الكسرة من الواو إلى الزاي فابتزتها ضمتهها فصار : تغزين . إلا أن منهم من يُشَمُّ الضمة إرادةً للضمة المقدرة .

ومنهم من يُخْلِص الكسرة فلا يُشَمُّ . ويدلك على مراعاتهم لتلك الكسرة والضمة المبتزة عن هذين الموضعين : أنهم إذا أمروا ضَمُّوا همزة الوصل وكسروها إرادةً لهما نحو :

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « تقضين » بياء واحدة ، تحريف صوابه من الخصائص .

اقضوا ، ارموا ، ونحو : أغزي أدعى فكسرهم مع ضمة الثالث ، وضمهم مع كسرتة يدلّ على قوة مراعاتهم للأصل المغير ، وأنه عندهم مراعى معتدّ ، مقدّر .

ومن المتّفقة حرّكته^(١) ، ما كانت فيه الفتحتان ، نحو اسم المفعول من نجو : اشتدّ ، واحمرّ ، وهو : مُشْتَدّ ، ومَحْمَرّ . [١٧٣] وأصله : مُشْتَدّ ، ومُحْمَرّ ، فأسكنت الدال والراء / الأوليان ، وأدغمتا في المثل ، ولم تُنقل الحركة إلى ما قبلها ، فتغلبه على حرّكته التي فيه كما نقلت^(٢) في يغزون ، ويرمون . يدلّ على ذلك قولهم في اسم الفاعل أيضاً كذلك : مشدّ ومحمرّ ألا ترى أن أصله : مُشْتَدّ ، ومُحْمَرّ فلو نقلت هنا لوجب أن تقول : مشدّ ومحمرّ . فلما لم تقل ذلك وصحح في المختلفين اللذين الثقل فيهما موجود لفظاً امتنعت من الحكم به فيما تحصل الصيغة^(٣) فيه تقديراً ووهماً .

وسبب ترك النقل في المفتوح انفراد الفتح عن الضم والكسر في هذا النحو لزوال الضرورة فيه ومعه ، ألا ترى إلى صحّة الواو والياء جميعاً بعد الفتحة ، وتعذر صحّة الياء الساكنة بعد الضمة ، والواو ، الساكنة بعد الكسرة ، وذلك أنك لو حذف الضمة في : يرميون ، ولم تنقلها إلى الميم لصار التقدير إلى يرمون ، ثم وجب قلب الواو ياءً ،

(١) في الخصائص ١٣٨/٣ : « حرّكاته » .

(٢) في الخصائص : « تغلب » مكان : « نقلت » .

(٣) في الخصائص : « الصنعة » .

وأن تقول : هم يَرمين ، فيصير إلى لفظ جماعة المؤنث .

وكذلك لو لم تنقل كسرة الواو في تغزوين إلى الزاي لصار التقدير إلى : تَغْزَيْن ، ثم يجب قلب الياء واواً لانضمام الزاي قبلها ، فتقول للمرأة : أنت تغزون فيلبس بجماعة المذكر .

فهذا حُكْم المضموم مع المكسور . وليس كذلك المفتوح ، ألا ترى الواو والياء صحيحتين بعد الفتحة نحو : هؤلاء يَخْشَوْنَ ، وَيَسْعَوْنَ ، وَأَنْتِ تَرْضَيْنِ وَتَخْشَيْنِ . فلما لم تُغَيِّرِ الفتحة هنا في المختلفين اللذين تغييرهما واجبٌ لم تُغَيِّرِ الفتحان اللتان إنما هما في التَغْيِيرِ محمولتان على الضمة مع الكسرة .

فإن قيل : قد يقع اللبس أيضاً حيث رُمِتِ الفرق ، لأنك تقول للرجال : أنتم تَغْزُونَ ، وللنساء : أَنْتُنَّ تَغْزُونَ ، وتقول للمرأة : أنت تَرمين ولجمع النساء : أَنْتُنَّ تَرمين .

قيل : إنما احتمل هذا النحو في هذه الأماكن ضرورة ، ولولا ذلك لما احتمل .

ووجهُ الضرورة : أن أصل أنتم تَغْزُونَ : تَغْزَوُونَ فالحركتان - كما ترى - متفقتان / .

[١٧٤]

وكذلك أنت ترمين ، أصله : تَرمِينَ فالحركتان أيضاً متفقتان .

فإذا أسكنت المضموم الأول ونقلت إليه ضمة الثاني ، وأسكنت المكسور الأول ، ونقلت إليه كسرة الثاني ، بقي اللفظ بحاله كأن لم

تنقله، ولم تغَيِّر شيئاً منه ، فوقع اللبس فاحْتَمَل لما يصحب الكلام من أوله وآخره كأشياء كثيرة يقع اللبس في لفظها ، فيعتمد في بيانها على ما يقارنها ، كالتحقير والتكسير وغير ذلك . فلمّا وجدت إلى رفع اللبس بحيث وجدته طريقاً سَلَكْتُهَا ، ولمّا لم تجد إليه طريقاً في موضع آخر احتملتُهُ، ودللت بما يقارنه عليه .

الضرب الثاني^(١) : مما هجمت فيه الحركة على الحركة من غير قياس كقوله :

١٣٦ = * وقال اضرب الساقين إِمْلِكْ هَابِلُ *^(٢)

(١) لأنه ذكر في بدء الفائدة العاشرة أن هجوم الحركات على الحركات على ضربين فلما فرغ من الضرب الأول بدأ في الحديث عن الضرب الثاني .
(٢) من شواهد : سيويه ٢٧٢/٢ ، والخصائص ١٤٥/٢ ، ١٤١/٣ ، وتفسير القرطبي ١٣٦/١ ، والشافية ١٧٨/٤ .

وقد روى في تفسير القرطبي : « الساقين إِمْلِكْ » بضم النون لأجل ضمّ الهزمة . وفي الشافية روي : « الساقين إِمْلِكْ » بعدم إتياع ضمة الميم لكسرة الهزمة ، وإن كانت الهزمة كسرت إتياعاً لكسرة النون .

وقال البغدادي في شرح الشافية : والذي رواه ابن جني في المحتسب على غير هذا قال عند قراءة من قرأ : « الحمد لله » بكسر الدال إتياعاً لكسرة اللام . ومثل هذا في إتياع الإعراب البناء ما حكاه صاحب الكتاب في قول بعضهم :

* وقال اضرب الساقين إِمْلِكْ هَابِلُ *

كسر الميم لكسرة الهزمة .
وهابل من هبلته أمه أي فقدته . ثم قال : وهذا المصراع لم أقف على قائله . ولا تتمته .

أصله أَمَك ، فكسر الهمزة لانكسار ما قبلها على حد من قرأ :
 « فلامه الثُلث »^(١) فصار إَمَك ، ثم أتبع الكسر الكسر ، فهجمت كسرة
 الإِتباع على ضمة الإعراب فابتزتها موضعها ، فهذا شاذ لا يقاس عليه ألا
 تراك لا تقول : قَدْرِكَ واسعة ، ولا عَذْلِكَ ثَقِيل ، ولا بَيْتِكَ عاقلة .

وَنَحْوُ من ذلك في الشذوذ قراءة الكسائي : « بما أُنزِلَ لَيْكَ »^(٢) .
 وقياسه في تخفيف الهمزة أن تجعل الهمزة بين بين فتقول بما أنزل
 إليك ، لكنه حذف الهمزة حذفاً وألقى كسرتها^(٣) على لام أنزل وقد
 كانت مفتوحة ، فغلبت الكسرة الفتحة على الموضع ، فصارت تقديره ، بما
 أُنزِلَ لَيْكَ فالتقت اللامان متحركتين ، فأسكنت الأولى ، وأدغمت في الثانية
 كقوله تعالى : ﴿ لَكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾^(٤) .

وَنَحْوُ منه ما حاكه لنا أبو علي عن أبي عبيدة : أنه سمع : « دَعَه
 فِي جِرَامِهِ »^(٥) وذلك أنه نقل ضمة الهمزة بعد أن حذفها على الراء وهي
 مكسورة فنفي الكسرة وأعقب منها ضمة .

(١) النساء / ١١ وهي قراءة همزة ، والكسائي ، والأعمش .
 أنظر الإِتجاف / ١٨٧ ، والحجة لابن أبي زرعة / ١٩٢ ، وتفسير الرازي
 ١٥٨/٣ ، وغيث النفع ١٨٨ .

(٢) البقرة / ٤ . من شواذ قراءة الكسائي ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس
 ١٣٢/١ وإسلاء ما من به الرحمن للعكبري ٨/١ ، والبحر المحيط
 ٤١/١ ، والمحتسب ٧٣/١ .

(٣) في الخصائص ١٤١/٣ : « حركتها » مكان : « كسرتها » .

(٤) الكهف / ٣٨ .

(٥) في ط : « حرمه » تحريف ، والحرث الفرج ، وأصله : حرح وجمعه أحراح .

ومنه ما حكاه أحمد بن يحيى في خبر له مع ابن الأعرابي بحضرة سعيد بن سلم ^(١) عن امرأة قالت لبنات لها : وقد خَلَوْنَ إلى أعرابي كان يَأْلُقُهُنَّ : « أَفِي السَّوْتَتْنَهْ » ، قال أحمد بن يحيى فقال لي ابن الأعرابي : تعال إلى ها هنا ، اسمع ما تقول ؟ قلت : وما في هذا ؟ [١٧٥] أرادت استفهام إنكار : « أَفِي السَّوْتَتْنَهْ ؟ » فألقت فتحة « أَنْتَن » على كسرة الهاء فصارت بعد تخفيف السَّوَاة : « أَفِي السَّوْتَتْنَهْ » .

فهذا نَحْوُ ما نحن بسبيله وجميعه غير مقيس ، لأنه ليس على حد التَّخْفِيفِ القِيَاسِي لأن طريق قياسه أن تقول : في حِرَامِهِ « فَتَقَرَّ كسرة الرَّاء عليها ، وتجعل همزة « أمه » بين بين ، أي بين الهمزة والواو لأنها مضمومة كقوله تعالى : ﴿ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ ^(٢) فيمن خَفَفَ ، أو « في جَرِيمَتِهِ » فيبدلها ياء البتَّة على « يستهزئون » وهو رأي أبي الحسن . فأما في جَرِيمَتِهِ فليس على قياس البتَّة .

وكذلك قياس تخفيف قولها : أَفِي السَّوَاة أَنْتَن أن تقول : أَفِي السَّوَاة يَنْتَنه ، فتخلص همزة « أَنْتَن » ياء البتَّة لانفتاحها وانكسار ما قبلها كقولك في تخفيف : « مِثْر » ^(٣) مِيسر ، انتهى ما ذكره ابن جني ^(٤) ،

(١) في ط فقط : « مسلم » بالميم . في أوله .

(٢) الأنعام / ٥ وغيرها .

(٣) المِثْرَة بالكسر : العداوة والنميمة . وفي ط فقط « مِيزر - مِيزر » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٤) انظر النص بتمامه في الخصائص ٣/ ١٣٦ - ١٤٢ .

ومن فروع هذا الباب : كسرة شَرِبَ إذا بني للمفعول وكسرة زَبْرَج إذا صغر هل تبقى ؟ .

ظاهر كلامهم : نعم ، قال أبو حيان : ولو قيل : إنها زالت وجاءت كسرة أخرى لكان وجهها كما قالوا : في : من زيد في الحكاية على أحد القولين ، وفي منص إذا رخصت منصوراً على لغة من لا ينتظر فإنهم زعموا أنها ضمة بناء غير الضمة في منصور التي هي من حركات الكلمة الأصلية ، قال : وإذا صغرت فعلاً على فُعِيل فضمة فُعِيل غير ضمة فُعَل وقيل : هي هي .

[الفائدة الحادية عشرة في الحرف المتحرك]

الحادية عشرة : قال ابن القيم في « بدائع الفوائد »^(١) قال السَّهيلي : قولهم : حَرَفٌ متحركٌ، وتحركت الواو ونحو ذلك تساهلٌ منهم ، فإن الحركة عبارة عن انتقال الجسم من حيزٍ إلى حيزٍ ، والحرف جزءٌ من الصوت ، ومُحال أن تقوم الحركة بالحرف لأنه عَرَضٌ، والحركة لا تقوم بالعرض ، وإنما المتحرك في الحقيقة هو العضو من الشفتين أو اللسان أو الحَنَك الذي يخرج منه الحرف ، فالضمة عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق، فيحدث من ذلك صوت خفي مقارب للحرف ، إن امتد كان واواً، وإن قصر كان ضمةً ،

(١) بدائع الفوائد لابن القيم الجوزية المتوفي ٧٥١ هـ طبع في جزأين بمطبعة الطباعة المنيرية .

والفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف، وحدوث الصوت [١٧٦] الخفيّ يسمى فتحة، وكذا القول في الكسرة .

والسكون: عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف، ولا يحدث بعد الحرف صوتٌ فينجزم عند ذلك أي ينقطع فلذلك سمّي جَزْماً ، اعتباراً بانجزام الصوت وهو انقطاعه ، وسكوناً اعتباراً بالعضو الساكن .

فقولهم: فتحٌ وضُمٌ وكسرٌ هو من صفة العضو . وإذا سميت ذلك رفعا ونصباً وجراً وجَزْماً فهي من صفة الصوت ، لأنه يرتفع عند ضَمّ الشفتين ، وينتصب عند فتحهما ، وينخفض عند كسرهما ، وينجزم عند سكونهما .

وعبروا بهذه عن حركات الإعراب لأنها لا تكون إلا بسبب وهو العامل ، كما أن هذه إنما لا تكون بسبب وهو حركة العضو ، وعن أحوال البناء تلك، لأنه لا يكون بسبب، أعني بعامل كما أن هذه الصفات يكون وجودها بغير آلة .

قال ابن القيم: وعندي أن هذا ليس باستدراك على النحاة ، فإن الحرف وإن كان عَرَضاً، فقد يوصف بالحركة تبعاً لحركة محلّه ، فإن الأعراض وإن لم تتحرك بأنفسها فهي تتحرك بحركة محلّها فاندفع الإشكال جملة .

الفائدة الثانية عشرة في اختلاف النُحاة في الحركات [

الثانية عشرة : قال أبو حيان في « شرح التسهيل » : اختلف النُحاة في الحركات الثلاث : أهى مأخوذة من حروف المدّ واللّين أم لا ؟ فذهب الأكثرون : إلى أن الفتحة من الألف والضّمة من الواو ، والكسرة من الياء اعتماداً على أن الحروف قبل الحركات ، والثاني مأخوذ من الأوّل .

وذهب بعض النّحويين : إلى أن هذه الحروف مأخوذة من الحركات الثلاث : الألف من الفتحة ، والواو من الضّمة ، والياء من الكسرة اعتماداً على أن الحركات قبل الحروف ، وبدليل أن هذه الحروف تحدث عند هذه الحركات إذا أشبعت ، وأن العرب قد استغنت في بعض كلامها بهذه الحركات عن هذه الحروف اكتفاءً بالأصل على فرعه .

وذهب بعض النّحويين : إلى أنه ليست هذه الحروف مأخوذة من الحركات ولا الحركات مأخوذة من الحروف اعتماداً على أن أحدهما لم يسبق الآخر . وصححه بعضهم ، انتهى / .

[١٧٧]

[الفائدة الثالثة عشرة في قوة الحرف]

الثالثة عشرة : قال في « البسيط »^(١) : تمكن النّطق بالحرف

(١) البسيط : تأليف ركن الدين حسن بن محمد الاستراباذي المتوفي

أقوى من تمكنه بالحركة .

[الفائدة الرابعة عشرة : الأصل في تقدير الحروف]

الرابعة عشرة : الأصل في تقدير الحروف أن يقدر ساكناً ، لأن الحركة أمر زائد فلا يقدم عليه إلاً بدليل ، ومن ثمَّ كان مذهب سيبويه في شاة أن الأصل فيها : شَوَهَةٌ بسكون الواو كصفحة ، لا شَوَهة بالفتح ، وفي دم أن وزنه : فَعْلٌ بالسَّكون لا فَعَلٌ بالتَّحريك .

[الفائدة الخامسة عشرة : الحركة تقوم مقام الحرف]

الخامسة عشرة : الحركة قد تقوم مقام الحرف ، وذلك في الثلاثيِّ المؤنَّث بغيرها ، نحو : سَقَر ، فإنه يمنع الصرف كما لو كان فوق ثلاثة إقامة للحركة مقام حرف رابع بدليل تحتم حذف ألف جمزِيٍّ في النسب كتحتم ألف مُصطفى ، لا كتخيير ألف حبلِي المشاركة لها في عدد الحروف .

قال في « البسيط » : فإن قيل : لو جرت الحركة مجرى الحرف الرابع لم تلحقه تاء التانيث في التصغير كالرباعي ، ولا شك في لحوقها نحو : سقيرة .

قلت : ونحن لا ندعي أن الحركة تجري مجرى الحرف الرابع ، في كلِّ حكم بل في موضع يثقل اللفظُ بها ، وذلك في المكبر بخلاف المصغر .

[الفائدة السادسة عشرة : الإعراب لا يكون قبل الطرف]

السابعة عشرة قال أبو البقاء في : « التبيين » : اعلم أنهم لا يريدون بالحركة المنقولة في الوقف نحو : هذا بَكْرٌ ومررت ببِكر ، أن حركة الإعراب صارت في الكاف إذ الإعراب لا يكون قبل الطرف وإنما يريدون أنها مثلها .

[الفائدة السابعة عشرة : تسمية المتقدمين للحركات]

السابعة عشرة : قال ابن يعيش : كان المتقدمون يسمون الفتحة الألف الصغيرة والضمة الواو الصغيرة ، لأن الحركات والحروف أصوات ، وإنما رأى النحويون صوتاً أعظم من صوت فسَمَوْا العظيم حَرْفاً ، والضعيف حركة ، وإن كانا في الحقيقة شيئاً واحداً ، ولذلك دخلت الإمالة على الحركة ، كما دخلت الألف ، إذ الغرض إنما هو تجانس الصوت وتقريب بعضها من بعض .

فائدة

[في السؤال عن مبادئ اللغات]

قال بعض شراح الجمل^(١) : السؤال عن مبادئ اللغات يؤدي [١٧٨] إلى / التسلسل فلهذا لا ينبغي أن يسأل لأي شيء انفردت الأسماء بالجرّ وانفردت الأفعال بالجزم وإنما ينبغي أن يسأل عما كان يجب فامتنع، وهو خفض الأفعال المضارعة بالإضافة، لأن الفعل مرفوع وإن أضيف إليه كقوله تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾^(٢) وجزم الأسماء التي لا تنصرف، وذلك أنها لما أشبهت الفعل المضارع وحكم لها بحكمه، فلم تنوّن، ولم تخفض كالفعل كان يجب أن يحمل فيها الخفض على جزم الفعل الذي أشبهته بدل حمله على النصب ،

(١) في التراث النحوي كتابان يسميان : الجمل :

أحدهما : الجمل للجزجاني : عبد القاهر بن عبد الرحمن ، المتوفي ٤٧٤ هـ .

ومن شراحه ابن الخشاب المتوفي ٦٩٥ هـ وابن خروف المتوفي ٦٠٩ هـ .
وثانيهما : الجمل للزجاجي : عبد الرحمن بن إسحاق ، المتوفي ٣٣٩ هـ
ومن شراحه : علي بن القاسم الإشبيلي ، المتوفي ٦٠٥ هـ ، وابن هشام المصري المتوفي ٧٦٢ هـ .

(٢) المائدة / ١١٩ .

ويكون الاسم الذي لا ينصرف ساكناً في حال الخفض، ويكون فيه ترك العلامة علامة .

والجواب عن ذلك ما ذكره الزجاجي أنه لم تخفض الأفعال المضارعة، لأن الخفض لو كان فيها إنما كان يكون بالإضافة، لأنه ليس من عوامل الخفض ما يدخل على الفعل إلا بالإضافة، والإضافة إما لِلْمِلْكِ أو للاستحقاق، والأفعال لا تملك شيئاً ولا تستحقه فلا يكون فيها إضافة، وإذا لم يكن فيها إضافة لم يكن فيها خفض، فإن أضيف إلى الفعل فإنما يضاف إليه في اللفظ ولمصدره في المعنى، ولذلك لا تؤثر الإضافة فيه .

ولم تجزم الأسماء التي لا تنصرف، لأنها قد ذهب منها التنوين، فلو ذهبت الحركة لأدى ذلك إلى ذهاب شيئين من جهة واحدة، وذلك إخلال بالكلمة لتوالي الحذف على آخرها .

حكاية الحال من القواعد الشهيرة

قال ابن هشام في «المغني» : القاعدة السادسة : أنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصداً لإحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد حالة الإخبار نحو : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ ^(١) لأن لام الابتداء للحال .

وَنَحْوُ : « هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ » ^(٢) إذ ليس المراد تقريب الرجلين من الرسول عليه الصلاة والسلام كما تقول : هذا كتابك فخذهُ وإنما الإشارة كانت إليهما في ذلك الوقت هكذا فَحَكَيْتُ .

ومثله : ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتَثِيرُ سَحَاباً فُسُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَخْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ ﴾ ^(٣) ألا ترى أنه تعالى قصد [١٧٩] بقوله : تُثِيرُ سَحَاباً إحضار / تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب، تبدو أولاً قِطْعاً ثم تتضام متقلبة بين أطوار

(١) النحل / ١٢٤ .

(٢) القصص / ١٥ .

(٣) فاطر / ٩ .

حتى تصير رُكاماً .

ومنه ﴿ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(١) أي فكان .

ومنه : ﴿ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ ﴾^(٢) . ﴿ وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعِفُوا ﴾ إلى قوله : ﴿ وَنُرِي فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ ﴾^(٣) ومنه عند الجمهور : ﴿ وَكَلَّبَهُمْ بَاسِطَ ذِرَاعَيْهِ ﴾^(٤) أي يَبْسُطُ ذِرَاعَيْهِ بدليل : « وَنُقَلِّبُهُمْ » ولم يقل : وَقَلَّبْنَاهُمْ ، وبهذا التقرير يندفع قول الكسائي وهشام : إن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل .

ومثله : ﴿ وَاللَّهُ مَخْرُجٌ مَا كَتَمْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾^(٥) إلا أن هذا على حكاية حال كانت مستقبله وقت التدارؤ^(٦) ، وفي الآية الأولى حكيت الحال الماضية .

ومثلها قوله :

١٣٧=جارية في رمضان الماضي تُقَطِّعُ الحديث بالإيماض^(٧)

(١) آل عمران / ٥٩ . (٢) الحج / ٣١ .

(٣) القصص / ٥ ، ٦ .

(٤) الكهف / ١٨ .

(٥) البقرة / ٧٢ .

(٦) في ط : التدارئ بالياء ، تحريف .

(٧) رجز لرؤية

من شواهد : المغنى رقم ١١٧١ ، والخزانة ٣ / ٤٨١ .

ولولا حكاية الحال في قول حسان :

١٣٨ = * يُغشَوْنَ حتى لا يَهْرُ كلابُهُم *^(١)

لم يصحَّ الرَّفْع ، لأنه لا يرفع إلا وهو للحال . ومنه قوله تعالى :
﴿ حتى يقول الرسول ﴾^(٢) .

= وذكر البغدادي في الخزانة أنه رأى في نوادر ابن الأعرابي الرجز على النحو التالي :

يا ليتني مثلك في البياض أبيض من أخت بني أباض
جارية في رمضان الماضي تقطع الحديث بالإيماض
وبنو أباض : قال اللخمي : معروفة البياض . وقال ابن السيد : بنو
أباض : قوم ، والإيماض : ما يبدو من بياض أسنانها عند الضحك
والابتسام ، وشبهه بوميض اليرق .
وقال الفراء : إنها إذا تبسمت ، وكان الناس على حديث قطعوا حديثهم ،
ونظروا إلى حسن ثغرها . انظر الخزانة .

(١) من شواهد : سيبويه ٤١٣/١ ، والمغنى رقم ٢١١ ، ١١٧٢ ، والهمع
رقم ١٠١٨ ، والأشمونى ٣٠١/٣ . وانظر ديوان حسان / ١٨٣ وتمامه :
* لا يسألون عن السواد المقبل *

(٢) البقرة / ٢١٤ ، وهي قراءة نافع والكسائي ، ومجاهد ، وابن محيصن ،
وشيبة ، والأعرج .

انظر : الإنحاف / ١٥٦

، والبحر ١٤٠/٢ ، والتيسير / ٨٠ ، ومعاني القرآن للقرّاء ١٣٢/١ .

الحمل على ما له نظير أولى من

الحمل على ما ليس له نظير

وفيه فروع :

منها : « مَرَّوَان » يحتمل أن يكون وزنه : فَعْلَان ، أو مفعلاً ،

أو مفعولاً ، والأول : له نظير، فيحمل عليه ، والآخران مثالان لم

يجيئا . ذكره ابن جنى .

ومنها : فَمَّ أصله ^(١) فَوَه ، بزنة فوز ، حذفت الهاء لشبهها

بحرف العلة لخفائها ، وقربها في المخرج من الأنف ، فحذفت

كحذف حرف العلة ، فبقيت الواو التي هي عين حرف الإعراب ، وكان

القياس قلبها ألفاً لتحركها بحركات الإعراب ، وانفتاح ما قبلها ، ثم

يدخل التنوين على حدّ دخوله في نحو : عصاً ورحى ، فتحذف / [١٨٠]

الألف لالتقاء الساكنين ، فيبقى المعرب على حرف واحد ، وذلك

معدوم النّظير . فلمّا كان القياس يؤدي الى ما ذكر أبدلوا من الواو

ميماً ، لأن الميم حرف جَلَد ، يتحمّل الحركات من غير استثقال ،

وهما من الشّفتين فهما متقاربان . ذكره ابن يعيش .

ومنها : أَلَف كِلَا ، وليست زائدة لثلاثاً يبقى الاسم الظاهر على

حرفين وليس ذلك في كلامهم أصلاً . ذكره ابن يعيش أيضاً .

ومنها : مذهب سيبويه : أن التاء في « كلتا » بدل من لام

(١) في ط فقط : « أصلها » : تحريف

الكلمة ، كما أبدلت منها في بِنْتُ وأخت، وألفها للتأنيث ، ووزنها :
فِعْلِي كَذُكْرَى .

وذهب الجَرْمِيُّ : إلى أن التاء للتأنيث، والألف لام الكلمة كما
في « كلا » .

والوجه الأول : لأنه ليس في الأسماء : « فَعَتَل » ، ولم يعهد أن
تاء التأنيث تكون حشواً في كلمة . ذكره ابن يعيش .

ومنها : قال ابن الأنباري في « الإنصاف » : ذهب البصريون :
إلى أن الأسماء الستة معربة من مكان واحد ، والواو والألف والياء هي
حروف الإعراب .

وذهب الكوفيون : إلى أنها معربة من مكانين .

قال : والذي يدلّ على صِحَّة ما ذهبنا إليه ، وفساد ما ذهبوا
إليه : أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلام العرب ، فإن كلّ معرب في
كلامهم ليس له إلا إعراب واحد .

وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم ، فإنه ليس في كلامهم
معرب له إعرابان ، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما
ليس له نظير .

ومنها : قال ابن الأنباري : ذهب البصريون إلى أن الألف والواو
 والياء في التثنية والجمع حروف إعراب .

وذهب الجَرَمِيّ : إلى أن انقلابها هو الإعراب . وقد أفسده بعض النحويين بأن هذا يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف وهذا لا نظير له في كلامهم .

ومنها : قال ابن فلاح في « المغني » : صفة اسم « لا » المبنيّ يجوز فتحه نحو : لا رجلَ ظريفَ في الدّار ، وهي فتحة بناء ، لأن الموصوف والصفة ، / جعلاً كالشيء الواحد بمنزلة خمسة عشر ، ثم [١٨١] دخلت « لا » عليها بعد التركيب ، ولا يجوز أن تكون دخلت عليهما وهما مُعربان ، فَبَيَّنَا معها ، لأنه يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد ولا نظير له .

ومنها : قال ابن فلاح : ذهب البصريون : إلى أن اللهم أصله : يا الله ، حذفت « يا » وعوض منها الميم المشددة في آخره .

وقال الكوفيّون : ليست الميم بعوض بل أصله : « يا الله أم » أي : اقصد ، فحذفت الهمزة من فعل الأمر ، واتصلت الميم المشددة باسم الله ، فامتزجا وصارا كلمة واحدة ، ولا يستنكر تركيب فعل الأمر مع غيره بدليل : هَلُمَّ ، مركبة عند البصريين من حرف التنبيه ولم .

وعندنا من : هل وأم ، قالوا فما صرنا إليه له نظير ، وما صرتم إليه دعوى بلا دليل .

وقال الأندلسيّ في « شرح المفصل » : قال الكوفيّون : ضمير الفصل إعرابه بإعراب ما قبله ، لأنه توكيد لما قبله .

ورده البصريون بأن المكني لا يكون تأكيداً للمظهر في شيء من كلامهم ، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم غير جائز .

وقال ابن جنّي في « الخصائص »^(١) : إذا دلّ الدليل لا يجب إيجاد النّظير وذلك على مذهب الكتاب ، فإنه حكى مما جاء على « فِعِل » : « إبلاً » وحدها ، ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير ، لأن إيجاد النّظير بعد قيام الدليل ، إنما هو للأنس به ، لا للحاجة إليه .

فأما إن لم يَقم دليل فإنك محتاج إلى النّظير ، ؛ ألا ترى إلى « عَزَوِيَت »^(٢) لما لم يَقم الدليل على أن واوه وتاءه^(٣) أصلان احتجت إلى التعليل بالنّظير ، فمنعت أن يكون « فِعْوِيلاً » لما لم تجد له نظيراً ، وحملته على : « فِعْلِيَت » لوجود النّظير ، وهو عَفْرِيَت ، ونَفْرِيَت .

وكذا قال أبو عثمان في الرد على من ادّعى أن السين وسوف يرفعان الأفعال المضارعة : لم نَرِ عاملاً في الفعل تدخل عليه اللام .
وقد قال الله تعالى :

(١) انظر الخصائص ١٩٧/١ .

(٢) من صيغ سبويه في الكتاب ٣٤٨/٢ ، وفسره القاموس بأنه اسم موضع . وفي ط : « غزويت » بالغين ، تحريف .

(٣) في ط فقط : « وياءه » مكان « وتاءه » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾^(١) فجعل عدم النظير ردّاً على من أنكر قوله .

فأما إن لم يَقُمْ الدليل ولم يُوجد النَّظِير ، فإنك تحكم مع عدم النظير . وذلك قولك في / الهمزة والنون من « أُنْدَلَسُ » أنهما زائدتان [١٨٢] وأن وزن الكلمة بهما « أَنْفَعْلُ » وإن كان هذا مثلاً لا نظير له ، وذلك أن النون لا محالة زائدة ، لأنه ليس في ذوات الخمسة شيء على « فَعْلُلُ » فتكون النون فيه أصلاً لوقوعها موقع العين .

وإذا ثبت أن النون زائدة فقد بَرَدَ في يدك^(٢) ثلاثة أحرف أصول وهي : الدال واللام والسين ، وفي أول الكلمة همزة ، ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة ، ولا تكون النون أصلاً والهمزة زائدة ، لأن ذوات الأربعة لا تلحقها الزوائد من أوائلها إلا في الأسماء الجارية على أفعالها نحو : مُدْخِرَج وبَابِه .

وقد وجب إذاً أن الهمزة والنون زائدتان ، وأن الكلمة بهما على أَنْفَعْلُ ، وإن كان هذا مثلاً لا نظير له .

فإن ضامَّ الدليلُ النَّظِيرَ فلا مذهب بك عن ذلك ، وهذا كنون

(١) الضحى / ٥ ، ولم يمثل ابن جني في الخصائص بهذه الآية ، وإنما مثل بقوله تعالى : ﴿ فَلَسَوْفَ تَعْمَلُونَ ﴾ الشعراء / ٤٩ ، وقد ذكرت محرّفة في الخصائص ١٩٧/١ بالواو : « ولسوف تعملون » .

(٢) في ط فقط : « يرد في ذلك » تحريف . صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص وفي القاموس : برد : وجب ولزم

« عَنَتَر » فالدليل يقضي بكونها أصلاً لأنها مقابلة لعين جعفر ، والمثال أيضاً معك وهو « فَعَلَل » .

وقال ابن يعيش : ذهب المبرد إلى أنّ نحو : لا مسلمين لك ولا مسلمين لك ، معربان ، وليساً بمبنين مع « لا » ، قال : لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً فلم يوجد ذلك .

وقال ابن يعيش : وهذا إشارة إلى عدم النظير ، قال : وإذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير ، أما إذا وجد فلا شك أنه يكون مؤنساً ، وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا .

وقال الشّلوين : قول من قال : إن الحروف في الأسماء الستة دلائل إعراب ، وليست بإعراب ، ولا حروف إعراب يؤدي إلى أن يكون الاسم المعرب على حرف واحد في قولك : ذو مال ، وهذه الحروف زوائد عليه للدلالة على الإعراب ، وذلك خروج عن النظائر ، فلا ينبغي أن يقال به .

قاعدة

قال ابن يعيش : يجوز أن يسمّى الرّجل بما لا نظير له في كلام ، ولهذا لم يذكر سيبويه « دُئِلَ » في أبنية الأسماء ، لأنه اسم [١٨٣] لقبيلة أبي الأسود ، والمعارف غير معول عليها في الأبنية / .

حمل الشيء على نظيره

قال ابن الأثير في « النهاية »^(١) ، الحُدَاث جماعة يتحدّثون وهو جمع على غير قياس حملاً على نظيره وهو: سامر وسُمَار ، فإن السَّمَار المتحدّثون .

الحمل على أحسن القبيحين

عقد له ابن جني باباً في الخصائص قال : وذلك أن تحضرك الحال ضرورتين لا بدّ من إرتكاب إحداهما ، فينبغي حينئذ أن تحمل الأمر على أقربهما ، وأقلهما فحشاً وذلك كواو « ورنتل »^(٢) أنت فيها بين ضرورتين : إحداهما أن تدّعي كونها أصلاً في ذوات الأربعة غير مكرّرة ، والواو لا توجد في ذوات الأربعة إلّا مع التكرير نحو : الوَصُوصَة^(٣) والوَخُوحَة^(٤) وضوضيت^(٥) وقوقيت^(٦) .

والأخرى : أن تجعلها زائدة أولاً ، والواو لا تزداد أولاً فإذا كان كذلك كان أن تجعلها أصلاً أولى من أن تجعلها زائدة ، وذلك أن الواو

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ، حققه الأستاذ الدكتور محمود الطناحي والأستاذ طاهر أحمد الزواوي ، نشر وطبع الحلبي .

(٢) الورنتل : الداهية والأمر العظيم .

(٣) الوصوصة : خرق في السر بمقدار عين تنظر إليه .

(٤) الوحوحة : صوت معه بَحْحُ ، والنفخ في اليد من شدة البرد .

(٥) الضوضى : الجلبة وأصوات الناس .

(٦) قوقيت : يقال : قأقت الدجاجة : صوّتت .

قد تكون أصلاً في ذوات الأربعة على وجهٍ من الوجوه ، أعني حال التضعيف . فأما أن تزداد أولاً ، فإن هذا أمر لم يوجد على حال . فإذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه .

ومثل ذلك : « فيها قائماً رجل » . لما كنت بين أن ترفع قائماً فتقدم الصفة على الموصوف - وهذا لا يكون - وبين أن تنصب الحال من النكرة - وهذا على قلته جائز - حملت المسألة على الحال فنصبت .

وكذلك ما قام إلاً زيداً أحد ، عدلت إلى النصب ، لأنك إذا رفعت لم تجد قبله ما تبدله منه ، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه .

وهذا وإن كان ليس في قوة تأخيرهِ عنه فقد جاء على كل حال .

فاعرف ذلك أصلاً في العربية تحمّل عليه غيره . انتهى .

وقال ابن إياز في نحو : فيها قائماً رجل : أبو الفتح يسمّى هذا الحمل أحسن القبيحين ، لأن الحال من النكرة قبيحٌ ، وتقديم الصفة على الموصوف أقبح ، فحمل على أحسنهما .

وقال ابن يعيش : إنما امتنع العطف على عاملين عند الخليل

[١٨٤] وسيبويه / لأن حرف العطف خَلَفَ عن العامل ونائب عنه ، وما قام

مقام غيره فهو أضعف منه في سائر أبواب العربية فلا يجوز أن يتسلط

على عمل الإعراب بما لا يتسلط ما أقيم مقامه ، فإذا أقيم مقام الفعل

لم يجوز أن يتسلط على عمل الجر ، فلذا لم يخرجوا قولهم في المثل :
 « ما كلُّ سوداء تمرّة ولا بيضاء شحمة » ^(١) على العطف على عاملين
 كما هو رأي الكوفيّين حيث جعلوا جر « بيضاء » بالعطف على سوداء «
 والعامل فيها « كلّ » ، ونصب « شحمة » عطفاً على خبر « ما » .

ومثله عندهم : ما زيد بقائم ولا قاعدٍ عمرو ، ويخفضون
 « قاعداً » بالعطف على « قائم » المخفوض بالباء ، ويرفعون عمرو
 بالعطف على اسم « ما » بل يخرجونه على حذف المضاف ، وإبقاء
 عمله .

فإن قيل : حذف المضاف وإبقاء عمله على خلاف الأصل ،
 وهو ضعيف ، والعطف على عاملين ضعيف أيضاً ، فلم كان حمله
 على الجارِ أولى من حمله على العطف على عاملين ؟ .

قيل : لأن حذف الجار قد جاء في كلامهم ، وله وجه من
 القياس ، فأما مجيئه فنحو :

١٣٩ = * وَبِلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسٌ ^(٢) *

(١) انظر قصة المثل في مجمع الأمثال ٢٨١/٢ وهو مثل يضرب في موضع
 التهمة .

(٢) رجز لجبران العود ، ديوانه / ٥٣ ، وتكملته :

* إِلَّا الْبِعَافِيرَ وَإِلَّا الْعَيْسَ *

من شواهد : الإنصاف / ٢٧١ ، وابن يعيش ٨٠/٢ ، ٢١/٧ ، ٥٢/٨ ،
 والتصريح ٣٥٢/١ ، والأشموني ١٤٧/٢ ، والهمع والدرر رقم ٨٨٦ .

أي وربّ بلدةٍ . وقولهم في القسم : اللّٰهُ لأفعلنّ .

وقول رؤية لما قيل له : كيف أصبحت ؟ . « خير عافاك اللّٰهُ »
أي بخير .

وقد حمل أصحابنا قراءة حمزة « والأرحام »^(١) على حذف الجارّ، وأن التقدير فيه : وبالإرحام ، والأمر فيه ليس ببعيد ذلك البعد ، فقد ثبت بهذا جواز حذف الجارّ في الاستعمال ، وإن كان قليلاً ، ولم يثبت في الاستعمال العطف على عاملين فكان حمله على ماله نظير أولى وهو من قبيل أحسن القبيحين .

وأما من جهة القياس، فلأن الفعل لما كان يكثر فيه الحذف وشارك الحرف الجارّ في كونه عاملاً جاز فيه ما جاز في الفعل على سبيل الندرة .

حَمَلُ الشَّيْءِ عَلَى الشَّيْءِ

من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم

عقد له ابن جنّي باباً في الخصائص^(٢) قال : اعلم أن هذا باب طريقه الشّبه اللفظي ، وذلك كقولنا في النسب إلى ما فيه همزة التانيث [١٨٥] بالواو ، وذلك نحو : حَمْرَاوِيّ / وَصَفْرَاوِيّ ، وَعُشْرَاوِيّ .

(١) النساء / ١ .

(٢) انظر الخصائص ١٣/ ٢١٣ .

وإنما قلبت الهمزة فيه ولم تُقَرَّ بحالها ، لثلاث تقع علامة التأنيث حشواً، فمضى هذا على هذا لا يختلف . ثم إنهم قالوا في النسب إلى عِلْبَاء : عِلْبَاوِيّ ، وإلى جِرْبَاء : جِرْبَاوِيّ، وأبدلوا هذه الهمزة، وإن لم تكن للتأنيث ، لكنّها لما شابهت همزة حمراء وبابها بالزيادة حملوا عليها همزة عِلْبَاء، ونحن نعلم أن همزة حمراء ، لم تقلب في حمراوِيّ لكونها زائدة فتشبه بها همزة عِلْبَاء من حيث كانت زائدة مثلها ، لكن لما اتفقتا في الزيادة حُمِلَتْ همزة عِلْبَاء على همزة حمراء .

ثم إنهم تجاوزوا هذا إلى أن قالوا في كِسَاء وقضاء : كِسَاوِيّ وقضَاوِيّ ، فأبدلوا الهمزة واواً حملاً لها على همزة عِلْبَاء ، من حيث كانت همزة قضاء وكساء مبدلة من حرف ليس للتأنيث، فهذه علة غير الأولى ، ألا تراك لم تبدل همزة عِلْبَاء واواً في : عِلْبَاوِيّ ، لأنها ليست للتأنيث فتحمل عليها همزة كسَاء وقضَاء من حيث كانتا لغير التأنيث

ثم إنهم قالوا من بعد في قُرَاء : قُرَاوِيّ ، فشبهوا همزة قراء بهمزة كسَاء من حيث كانت أصلاً غير زائدة ، كما أن همزة كسَاء غير زائدة .

وأنت لم تكن أبدلت همزة كسَاء في كِسَاوِيّ من حيث كانت غير زائدة ، لكن هذه أشباه لفظية يحمل أحدها ، على ما قبله تشبهاً به ، وتصوراً له وإليه : وإلى نحوه أو ما سيبيوه بقوله : وليس شيء مما

يضطرون^(١) إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً .

وعلى ذلك قالوا : صحروات ، فأبدلوا الهمزة واواً ، لئلاً يجمعوا بين عِلْمِي تأنيث ، ثم حملوا التثنية عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق التثنية ، ثم قالوا : عِلْبًا وان حملاً بالزيادة على حَمْرَوانِ ، ثم قالوا : كساوان ، تشبيهاً له بِعِلْبِاوانِ ، ، ثم قالوا : قُرَّاوان حملاً له على كِسَاوان على ما تقدم .

وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف بها ، والترَّكح^(٢) ، في أثنائها^(٣) لما يلابسونه ، ويكثرون استعماله من الكلام المنشور ، والشعر الموزون والخطب ، والسجوع ولقوة إحساسهم في كل شيء شيئاً وتخيّلهم ما لا يكاد يشعر به مَنْ لم يألف مذاهبهم .

وعلى هذا ما منع الصرّف من الأسماء للشّبه اللفظي نحو ، أحمر ، وأصفر ، وأصرم ، وأحمد ، وتألّب^(٤) وتنّضب^(٥) علّمين لما

(١) عبارة سيويه ١٣/١ : « وليس شيء يضطرون إليه » بدون « ممّا » .

(٢) الترّكح : التوسّع والتصرّف .

(٣) في ط فقط : « إثباتها » صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص ، وأثناؤها : نواحيها وجوانبها .

(٤) في القاموس : التألّب كتحلب : الغليظ المجتمع ، والوعل ، وشجر .

(٥) التنضب : شجر حجازي . وبلدة قرب مكة .

في ذلك من شَبَّه لفظ الفعل ، فحذفوا / التَّنوين من الاسم لمشابهته [١٨٦] ما لا حِصَّة له في التَّنوين ، وهو الفعل . قال : والشَّبه اللفظي كثير . وفي هذا كفاية . انتهى .

الحَمْل على الأكثر أُولَى من الحَمْل على الأقل

وَمَنْ نَمَّ قال الأكثرون : إن « رحمَن » غير منصرف ، وإن لم يكن له فَعْلَى ، لأن ما لا ينصرف من فَعْلان أكثر فالحَمْل عليه أُولَى ، قاله صاحب البسيط .

وقال ابن يعيش : ذهب بعضهم : إلى أن ألف « كلا » منقلبة عن ياء وذلك لأنه رآها قد أميلت .

قال سيبويه : « لو سَمَّيت « بكلا » وثَنَّيت لقلب الألف ياء ، لأنه قد سمع فيها الإمالة .

والأمثل أن تكون منقلبة عن واو ، لأنها قد أبدلت تاء في « كلتا » وإبدال التاء من الواو أضعاف إبدالها من الياء ، والعمل إنما هو على الأكثر . وإنما أميلت لكسرة الكاف .

وقال السخاوي : « في تنوير الدياجي » : سأل سيبويه الخليل

عن « رَمَان » فقال لا أصرفه في المعرفة ، وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يُعرف به .

قال السخاوي : أي إذا كان لا يعلم من أي شيء اشتقاقه حمل على الأكثر والأكثر زيادة الألف والنون .

وقال ابن يعيش : القياس يقتضي زيادة النون في حَسَان وأن لا ينصرف حملاً على الأكثر .

وقال الشلوبيين : المحذوف من « ذُو » ياءٌ أو واوٌ ، لأن الغالب على الاسم الثنائي المحذوف منه لامه أن تكون اللام المحذوفة منه ياءً ، أو واواً ، والأغلب فيها الواو . وقيل أن يكون المحذوف غيرهما كالحاء من « حر » فينبغي أن يحكم على « ذو » بأن المحذوف منه ياءٌ أو واوٌ ، لا غيرهما ، لأنهما أكثر من غيرهما ، وإن كان يمكن أن يكون المحذوف منه هاء .

وقال أيضاً : قد تكون الصفة مجتمعة فيها شروط الجمع بالواو والنون ، ولا تجمع بهما إذا كانت محمولة على غيرهما مما لا يُجمع [١٨٧] بالواو والنون ، وذلك نحو / نَدَّمان كان قياسه أن يقال في جمعه نَدَّمانون ، لأن مؤنثه ندمانة ، ولكن سيبويه قال : إنهم لا يقولون ذلك وإن كان قد أجازوه هو بعد ذلك .

وتوجيه شدوده : أن المطرد في باب فَعْلان أن لا يقال فيه : فعْلانة

فحمل في ذلك على الأكثر ، ولكن مثل هذا يقل في الصفات التي اجتمعت فيها هذه الشروط حتى لا أذكر منه إلا هذا .

وقال أيضاً : الألف المجهولة الأصل من الثلاثي إذا لم تُملَّ تُقلب في الثنية واواً ، وإذا أميلت تقلب ياءً ، لأنه لا يمال من هذا النوع إلا ما كانت ألفه منقلبة عن ياء . ولا يميلون ذوات الواو إلا شاذاً نحو : العشا في العين ، فحمل المجهول من هذا النوع على الأكثر ولم يحمل على الشاذ .

والأكثر مما يُمال من هذا النوع أن تكون ألفه منقلبة عن ياء ، فحمل هذا المجهول عليه . وما لم يُملَّ المميلون من هذا النوع فألفه منقلبة عن واو ، فحمل هذا المجهول عليه .

قال : فإن جهل أمر الإمالة أعني وجودها وعدمها في هذا النوع حُمل على ما ألفه منقلبة عن الياء ، لأن الأكثر زعموا فيما لامه ألف أن يكون انقلابها عن الياء ، لا عن الواو ، ولأن الياء أغلب على اللام من الواو .

ويقوي ذلك أن ذوات الواو ترجع في الأربعة إلى الياء نحو : مَلْهَيَان ، ومدعيَان ، ولا ترجع الياء إلى الواو ونحو : مَرْمِيَان . انتهى .

وقال ابن عصفور : قول سيويه : إن المرفوع بعد لولا مبتدأ

محذوف الخبر أولى من قول الكسائي : إنه فاعل بإضمار فعل ، لأن
إضمار الخبر أكثر من إضمار الفعل ، والحمل على الأكثر أولى .
وقال ابن اياز : وذهب الكسائي : إلى أن « حتى » حرف
تنصب المضارع دائماً ، وإذا وقع بعدها الاسم مجروراً كان بتقدير
إلى .

وقول البصريين : إنها حرف يجر الاسم دائماً ، وإذا نصب
المضارع بعدها كان بتقدير « أن » أرجح ، لأنه إذا ترددت الكلمة بين أن
تكون من عوامل الأسماء أو من عوامل الأفعال فجعلها من عوامل
الأسماء أولى ، وذلك أن عوامل الأسماء هي الأصول ، وعوامل
الأفعال فروع .

وأيضاً : فعوامل الأسماء هي الأكثر ، ومن أصولهم : الحمل على

[١٨٨] الأكثر . /

وقال ابن النحاس في باب الاشتغال : إذا كان العطف على
جملة فعلية فالمختار الحمل على إضمار فعل ، لأنك حينئذ تكون قد
عطفت جملة اسمية على جملة فعلية فتتفق الجمل ، وإذا رفعت تكون
قد عطفت جملة اسمية على جملة فعلية فتختلف الجمل ، وتوافق
الجمل ، أولى من اختلافها .

فإن قيل : توافق الجمل يعارضه أنك إذا نصبت تحتاج إلى
تقدير ، وإذا رفعت لم تحتج إلى تقدير شيء .

فالجواب : أنه إذا دار الأمر بين الاختلاف والتقدير كان التقدير أولى، لكثرة التقدير في كلام العرب ، وقلة الاختلاف ، والحمل على الكثير أولى .

وقال ابن فلاح في « المغني » : لام « ذي » بمعنى صاحب ياء على الأصح حملاً على الأكثر فيما عينه واو .

وقال ابن يعيش : الهاء من هذه بدل الياء من : « هذي » وإنما كسرت ووصلت بالياء لأنها في اسم غير متمكن مبهم فشبهت بـ « هاء »^(١) الإضممار الذي قبله كسرة نحو : به وبغلامه .

وقال سيبويه : ولا أعلم أحداً يضمّها لأنهم شبهوها بهاء الضمير وليست للضمير، فحملوها على أكثر الكلام ، وأكثر الكلام كسر الهاء إذا كان قبلها كسرة ، ووصلوا بالياء كما وصلوا في به وبغلامه . ومن العرب من يسكنها في الوصل ، ويجري على أصل القياس يقول : هذه هند .

وقال أيضاً : الياء الثانية في قوقيت ، وضوضيت أصل ، لأنها الأولى كررت ، وأصلها : قوقوت ، وضوضوت ، وإنما قلبوا الثانية ياء لوقوعها رابعة على حدّ: اغزيت وأدعيت .

(١) في ط : « بها » .

فإن قيل : فهلاً كانت زائدة على حدّ زيادتها في : سعلت ،
وجعيت^(١) ؟ .

قيل : لو قيل ذلك لصارت من باب : سلس وقلق ، وهو قليل ،
وباب زلزلت وقلقت أكثر ، والعمل إنما هو على الأكثر . وقال الميم من
منيح اسم لبلد زائدة والنون أصل لأن ، زيادة الميم أولاً أكثر من زياد
النون أولاً / والعمل إنما هو على الأكثر . [١٨٩]

وقال المالقي^(٢) في رصف المباني^(٣) : ألا المفتوحة المشددة
حرف تحضيض ، وتبدل همزتها هاء فيقال : هلاً . ولا تنعكس
القضية فتقول : إن الهمزة بدل من الهاء ، لأن بدل الهاء من الهمزة
أكثر من بدل الهمزة من الهاء ، لأنها لم تبدل إلا في : ماء وأمواه ،
والأصل ماه وأمواه .
وفي أهل قالوا : آل والأصل : أأل فسهلوا الهمزة .

والهاء قد أبدلت من الهمزة في إياك فقالوا : هياك ، وفي :
أرحت الماشية قالوا : هرّحت ، وفي أرقّت الماء ، قالوا : هرّقت ، وفي

(١) في القاموس : الجعو : ما جمعه بيدك من بعر ونحوه تجعله كُتْبَةً ..

(٢) الأمام أحمد بن عبد النور المالقي المتوفي سنة ٧٠٢ هـ .

(٣) رصف المباني في شرح حروف المعاني ، قال عنه لسان الدين بن الخطيب
« رصف المباني أجل ما صنف » وقد حققه أحمد محمد الخراط من مطبوعات
مجمع اللغة العربية بدمشق وفي ط : « وصف » بالواو ، تحريف .

أشياء غير هذه فالحمل على الأكثر أولى^(١).
وقال أبو حيان في « شرح التسهيل » : « إلى » إمّا أن تقترن بما
بعدها قرينة تدلّ على أنه داخل في حكم ما قبلها أو خارج عنه ، فإن
اقترن بذلك قرينة كان على حسبها ، وإن لم تقترن به قرينة فالذي عليه
أكثر المحققين : أنه لا يدخل في حكم ما قبلها وهو الصحيح ، لأن
الأكثر في كلامهم ، إذا اقترنت قرينة أن لا يدخل ما بعدها في حكم ما
قبلها ، فإذا عرّى عن القرينة وجب الحمل على الأكثر .

(١) انظر رصف المباني / ٤٨ .

الحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى

قال في الخصائص^(١) ، اعلم أنّ هذا النوع^(٢) غورٌ من العربية بعيدٌ ، ومذهب نازح فسيح^(٣) ، وقد ورد به القرآن ، وفصيح الكلام منثوراً ، أو منظوماً كتأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث ، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة ، والجماعة في الواحد ، وفي حمل الثاني على لفظٍ قد يكون عليه الأول ، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً ، وغير ذلك .

فمن تذكير المؤنث قوله تعالى : ﴿ فلما رأى الشمس بازغةً قال هذا ربّي ﴾^(٤) . أي هذا الشخص ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ﴾^(٥) لأنّ الموعظة والوعظ واحد . ﴿ إن رحمة الله قريب ﴾^(٦) أراد بالرحمة هنا : المطر .

(١) انظر الخصائص ٤١١/٢ .

(٢) في الخصائص : « الشّرح » مكان : « النوع » والشرح : النوع والمثّل .

(٣) في ط فقط : « فصيح » بالصاد ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٤) الأنعام / ٧٨ .

(٥) البقرة / ٢٧٥ .

(٦) الأعراف / ٥٦ .

ومن تأنيث المذكر قراءة من قرأ : ﴿ تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾^(١)
 وقولهم : ذهبت بَعْضُ أصابعه ، أنث ذلك لما كان بَعْضُ السَّيَّارَةِ سَيَّارَةً
 في المعنى . وبعض / الأصابع اصبعاً ، وقولهم : « ما جاءت حاجَتُكَ »^(٢) [١٩٠]
 لَمَّا كانت « ما » هي الحاجة في المعنى . وأنشدوا :
 ١٤٠ = أتَهْجُرُ بَيْتاً بِالْحِجَازِ تَلْفَعْتُ بِهِ الْخَوْفَ وَالْأَعْدَاءُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ^(٣)
 ذهب بالخوف إلى المخافة وقال :

١٤١ = يَا أَيُّهَا الرَّاكِبُ الْمَرْجِي مَطِيَّتُهُ سَائِلُ بَنِي أَسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْتُ^(٤)
 أنث على معنى الاستغاثة .

(١) يوسف / ١٠ . وهي قراءة مجاهد - أبي رجاء - الحسن - قتادة .
 انظر الفخر الرازي ٩٦/١٨ ، والقرطبي ١٣٣/٩ ، والكشاف ٣٠٥/٢
 والطبري ٩٤/١٢ .

(٢) قال السيوطي في الهمع ٧٠/٢ : « أول من قالها الخوارج لابن عباس حين
 أرسله عليٌّ إليهم . »

ويروى برفع « حاجتك » على أن « ما » خبر « جاءت » قَدَمَ ، لأنه اسم
 استفهام والتقدير : أية حاجة صارت حاجتك ، وينصبه على أنه الخبر ،
 والاسم ضمير « ما » ، والتقدير : أية حاجة صارت حاجتك ، و « ما »
 مبتدأ ، والجملة بعدها خبر .

(٣) من شواهد : الخصائص ٤١٥/٢ .

(٤) لرويشد بن كثير .

انظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦٦/١ ، وسر صناعة الإعراب
 ١٣/١ ، والإنصاف ٧٧٣/٢ ، والخصائص ٤١٦/٢ ، واللسان :
 « صوت » . والهمع والدرر رقم ١٧٣٢ .

وحكى الأصمعي عن أبي عمرو : أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول : « فلان لغوب جاءتته كتابي فاحتقرها » ؟ « فقلت له : أتقول : جاءتته كتابي ؟ فقال : نعم ، أليس بصحيفة ؟ قلت : فما اللغوب ؟ قال : الأحق . وقال :

١٤٢=لو كان في قلبي كَقَدْر قلامٍ حباً لغيرك قد أتاها أرسلني^(١)

كسر « رسولاً » وهو مذكّر على « أرسل » وهو من تكسير المؤنث كأتان ، وآتن ، وعناق وأعنق لَمَّا كان الرسول هنا إنما يراد به المرأة ، لأنها في غالب الأمر مِمَّا تستخدم في هذا الباب .

وكذلك ما جاء عنهم من : جناح وأجنح قالوا : ذهب بالتأنيث إلى الريشة ، وقال :

١٤٣=فكان يجنيّ دون من كنتُ أنقي ثلاثُ شُخوصٍ كاعبانٍ ومُعَصِرُ^(٢)

(١) لأبي كبير الهذلي .

من شواهد : الخصائص ٤١٦/٢ . وانظر اللسان : « رسل » .

(٢) لعمر بن أبي ربيعة .

من شواهد : سيبويه ١٧٥/٢ ، والمقتضب ١٤٨/٢ ، والخصائص ٤١٧/٢ والمقرب ٣٠٧/١ ، والخزانة ٣١٢/٣ ، والتصريح ٢٧١/٢ ، ٢٧٥ .

والمِجَن بكسر الميم : الترس . والكاعب : هي الجارية حين يبدو ثديها للنهود ، وقد كعبت تكعّب بالضم كعوباً ، وكعبت بالتشديد تكعيباً مثله ، والمُعَصِر بضم الميم وكسر الصاد : هي الجارية أول ما أدركت وحاضت ، يقال : قد أعصرت كأنها دخلت عصر شبابها .

أنت الشخص لأنه أراد به المرأة. وقال :

١٤٤=وإن كلاباً هذه عشرُ أبطنٍ وأنت بريء من قبائلها العشر^(١)

ذهب بالبطن إلى القبيلة ، وأبان ذلك بقوله : « من قبائلها » . وأما قوله :

١٤٥ = * شَرَقْتُ صَدْرُ القَنَاة من الدَّم^(٢) *

فإن شئت قلت : أنت ، لأنه أراد القناة ، وإن شئت قلت : إن صَدْرُ القَنَاة قَنَاة وقال :

١٤٦=لما أتى خَبِرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ المَدِينَةِ والجِبَالُ الحُشْعُ^(٣)

(١) للنواح الكلابي .

من شواهد : الإنصاف ٧٦٩/٢ ، وسيبويه ١٧٤/١ ، ومع الهوامع رقم ١٦٨٧ .

(٢) للأعشي ديوانه / ١٨٤ . وصدره :

* وتشرقُّ بالقول الذي قد أدَّعَتْهُ *

من شواهد : سيبويه ٢٥/١ ، والمقتضب ١٩٧/٤ .

(٣) لجرير ، ديوانه / ٢٧٠ من قصيدة يهجو بها الفرزدق ، مطلعها :

بان الخليطُ برامتين ، فودَّعوا أو كلَّمَا رفعوا لبين تجزَعُ

من شواهد : سيبويه ٢٥/١ ، والمقتضب ١٩٧/٤ ، والخصائص

٤١٨/٢ ، واللسان : « سور » .

وقال :

١٤٧ = * طَوَّلَ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي ^(١) *

وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ تَقَنَّنَتْ مِنْكَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ^(٢) لأنه أراد :
أمرأة .

ومن باب الواحد والجماعة قولهم : « هو أحسن الصبيان
[١٩١] وأجمله » أفرد / الضمير ، لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد ، كقولك :
« هو أحسن فتى في الناس » . وقال ذو الرمة :

١٤٨ = وَمِثَّةُ أَحْسَنِ الثَّقَلَيْنِ وَجْهًا وسالفةً وأحسنه قذالاً ^(٣)

(١) للعجاج ، وقيل : للأغلب العجلي . وبعده :

* أَكَلَنْ بَعْضِي وَتَرَكَنْ بَعْضِي *

من شواهد : سيبويه ٢٦/١ ، والمقتضب ١٩٩/٤ ، والخصائص
٤١٨/٢ ، والخزانة ١٦٨/٢ ، والمغنى رقم ٩٠٢ ، والعيني ٣٩٥/٣
والتصريح ٣١/٢ .

(٢) الأحزاب / ٣١ ، وفي ط والنسخ المخطوطة ، « يقنت » بالياء ، وهو لا
يتفق مع المراد أو مع الأسلوب . وقراءة « تقنت » بالتاء نسبت إلى
الجحدري والأسواري ويعقوب ، وابن عامر ، ورويت عن أبي جعفر ،
وشيبة ، ونافع .

انظر : البحر ٢٢٨/٧ .

(٣) من قصيدة لذي الرمة ديوانه ٥٢٢/ ، وروايته : « وأحسنهم » . وبهذه
الرواية لا شاهد في البيت . وهذا الشاهد من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي
بردة من شواهد : شرح المفصل ٩٦/٦ ، والخصائص ٤١٩/٢ ،
والخزانة ١٠٨/٤ ، وشرح شذور الذهب / ٣٦٧ ، وحاشية يس ١٠٤/٢ ،
وهمع الهوامع والدرر رقم ١٣٩ .

فأفرد الضمير مع قُدرته على جمعه .

وقال تعالى : ﴿ وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ ﴾^(١) ، فحمل على المعنى .

وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ ﴾^(٢) فأفرد على لفظ « مَنْ » ثم جمع من بعد .

والْحَمْلُ على المعنى واسع في هذه اللغة جدًا .

منه قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ ﴾^(٣) ، ثم قال : « أَو كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ »^(٤) قيل فيه : إنه محمولٌ على المعنى حتّى كأنه قال : أَرَأَيْتَ كَالَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ أَو كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ ، فجاء بالثاني على أن الأول قد سبق كذلك .
ومن ذلك قول امرئ القيس :

(٥)
١٤٩= أَلَا زَعَمْتَ بِسِبَاسَةِ الْيَوْمِ أَنِّي كَبُرْتُ وَأَنْ لَا يَحْسَنَ السَّرَّ أَمْثَالِي
بنصب « يحسن » . والظاهر أنه يرفع لأنه معطوف على أَنْ

(١) الأنبياء / ٨٢ .

(٢) البقرة / ١١٢ .

(٣) البقرة / ٢٥٨ .

(٤) البقرة / ٢٥٩ .

(٥) من شواهد : الخصائص ٢/ ٤٢٣ ، وانظر ديوانه / ١٤٠ ، وبسباسة :

اسم امرأة .

الثقيلة ، إلا أنه نصب ، لأن هذا موضع قد كان يجوز أن تكون فيه الخفيفة حتى كأنه قال : ألا زعمت بسباسة أن يكبرُ فلان . ومنه قوله :

١٥٠=يا ليت زَوْجَكَ قد غدا متقلداً سَيْفاً ورُمحاً^(١)

أي وحاملاً رمحاً ، فهذا محمول على معنى الأول لا لفظه . وكذا قوله :

١٥١= * علفتها تبناً وماء بارداً^(٢) *

أي وسقيتها ماء بارداً . وقوله :

١٥٢=ترأه كأنَّ الله يَجْدَعُ أنْفَهُ وعينه إن مولاه ثاب له وَفَرُ^(٣)

(١) لعبد الله بن الزبيري .

من شواهد : المقتضب ٥١/٢ ، والخصائص ٤٣١/٢ ، وابن السجري ٣٢١/٢ ، وابن يعيش ٥٠/٢ ، وأمالي المرتضى ٥٤/١ ، ٢٦٠/٢ ، والحجة لابن خالويه ٦٧ ط رابعة .

(٢) رجز نسب لذي الرمة ، ويَعْدَهُ :

* حتى شَتَّتْ هَمَالَةً عيناها *

من شواهد : الخصائص ٤٣١/٢ ، وأمالي المرتضى ٢٥٩/٢ ، وابن السجري ٣٢١/٢ ، وابن يعيش ٨/٢ ، والخزانة ٤٩٩/١ ، والمغنى رقم ١٠٧٤ ، وشرح شذور الذهب / ٢٤٠ ، والعيني ١٠١/٣ ، ١٨١/٤ ، والأشموني ١٤٠/٢ ، وأوضح المسالك رقم ٢٥٨ ، وجمع الهوامع والدرر رقم ١٥٩٢

(٣) من مقطوعة لخالد بن الصليفان .

انظر أمالي المرتضى والخصائص ٤٣١/٢ ، والعيني ١٧١/٤ .

أي ويفقاً عينيه .

باب واسع من الحمل على المعنى

ومنه باب واسع لطيف ظريف ، وهو اتّصال الفعل بحرف ليس
مِمَّا يتعدّى به ، لأنه في معنى فعل يتعدّى به كقوله تعالى : ﴿ أَجَلٌ لَكُمْ
لَيْلَةُ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نَسَائِكُمْ ﴾ ^(١) لَمَّا كَانَ فِي مَعْنَى الْإِفْضَاءِ عَدَاهُ
بِإِلَى . ومثله قول الفرزدق

١٥٣ = * قَدْ قَتَلَ اللَّهَ زِيَادًا عَنِّي ^(٢) *

لأنه في معنى : صرفه ، وقول الأعشى :

١٥٤ * سُبْحَانَ مَنِ عُلِقْمَةُ الْفَاخِرِ ^(٣) *

= وفي العيني قائله : الزيرقان بن بدر .

وثاب : أي رجع من بعد ذهابه . والوفر : المال الكثير .

(١) البقرة / ١٨٧ .

(٢) رجز نسب للفرزدق ، وقبله :

كيف تراني قالياً مِجَنَّى أضربُ أمري ظهره للبطن
قد قتل الله زياداً عني

من شواهد : الخصائص ٢/ ٣١٠ ، ٤٣٥ ، والمحتسب ١/ ٥٢ ،

والمغنى رقم ١١٦٦ ، والأشموني ٢/ ٩٥ .

(٣) للأعشى ديوانه / ٩٦ . وصدّره :

* أقول لما جاءني فخره *

[١٩٢] علّق حرف الجر بسبحان/وهو علّم لما كان معناه: براءة منه .

وقال ابن يعيش : فإن قيل : قرّرتُم أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، والحال في : « هذا زيدٌ قائماً » مِنْ « زيد » والعامل^(١) فيه الابتداء من حيث هو خبر ، والابتداء لا يعمل نصّباً .
فالجواب : أن هذا كلام محمول على معناه دون لفظه ،
والتقدير : أشير إليه أو انتبه^(٢) له فهو مفعول من جهة المعنى وصل إليه الفعل .

قال : وقولهم : « نشدتك الله إلا فعلت كلاماً » محمول على المعنى ، كأنه قال ما أنشدك إلا فعلك أي ما أسألك إلا فعلك .

ومثل ذلك : شرُّ أهرّ ذا ناب . وإذا ساغ أن يحمل شرُّ أهرّ ذا ناب على معنى النفي كان معنى ، النفي في : نشدتك الله إلا فعلت أظهر لقوة الدلالة على النفي لدخول « إلا » لدلالاتها عليه .

ومثله من الحمل على المعنى قوله :

من شواهد : سيبويه ١٦٣/١ ، والخزانة ٤١/٢ ، ٢٥١/٣ ، والهمع والدرر رقم ٧٤٣ ، واللسان :

(١) في ط فقط : « العامل » بدون واو العطف ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وابن يعيش ٥٨/٢ .

(٢) في ط فقط : « أُنَبِّه » .

١٥٥ = * .. وإِنَّمَا . . . يُدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي^(١) *

والمراد ما يدافع. ولذلك فصل الضمير حيث كان المعنى :
ما يدافع إلا أنا .

وقال أبو حيان في إعرابه : كلام العرب منه ما طابق اللفظ
المعنى نحو : قام زيد ، وزيد قام وهو أكثر كلام العرب ، وهو وجه
الكلام .

ومنه ما غلب فيه حكم اللفظ على المعنى نحو : علمت أقام زيد
أم قعد ، لا يجوز تقديم الجملة على « علمت » وإن كان ما بعد علمت
ليس استفهاماً بل الهمزة فيه للتسوية .

ومنه ما غلب فيه المعنى على اللفظ وذلك نحو الإضافة للجملة
الفعلية نحو :

١٥٦ = * على حين عاتبت المشيبَ على الصِّبا^(٢) *

(١) للفرزدق ديوانه ٧١٢/٢ وتكملته :

* أنا الضامن الراعي عليهم . . . *

من شواهد : الأشموني ١١٦/١ .

(٢) للناطقة الذبياني ، ديوانه / ٧٩ ، وتماهه :

* فقلت ألما أضحُ والشيبُ وازعُ *

من شواهد : سيويه ٣٦٩/١ ، والمنصف ٥٨/١ ، وابن الشجري
٤٦/١ ، ١٣٢/٢ ، وابن يعيش ١٦/٣ ، ٨١ ، ٩١/٤ ، ١٣٦/٨ ،
والمقرب ٢٩٠/١ ، والخزانة ١٥١/٣ ، وشرح شذور الذهب / ٦٨ ،

إذ قياس الفعل أن لا يضاف إليه، لكن لوحظ المعنى ، وهو المصدر، فصَحَّت الإضافة .

وقال الزمخشري في الأحاجي : قولهم : « نَشَدْتُكَ بِاللَّهِ لَمَّا فَعَلْتُ » كلامٌ مُحَرَّفٌ عن وجهه ، معدولٌ عن طريقته ، مذهب^(١) مذهب ما أغربوا به على السامعين من أمثالهم ، ونوادر ألغازهم ، وأحاجيهم ، وملحهم ، وأعاجيب كلامهم وسائر ما يدلون به على اقتدارهم ، وتصريفهم أعنة فصاحتهم كيف شاؤا .
وبيانٌ عدله أن الإثبات فيه قائم مقام النفي ، والفعل قائم مقام الاسم [١٩٣] . وأصله ما أطلب منك إلا فعلك / .

وقال الشيخ عَلم الدين السَّخاوي في : « تنوير الدِّياجي :
« هذا الكلام ممَّا عُدِلَ من كلامهم عن طريقته إلى طريقة أخرى تصرفاً في الفصاحة ، وتفنناً في العبارة، وليس من قبيل الألغاز .

وقال أبو علي : هو كقولهم : « شَرُّ أَهَرٍّ ذَا نَابٍ » مَعْنَى فِي أَنَّ اللفظ على معنى ، والمراد معنى آخر ، لأن المعنى ما أهر ذا ناب إلا شر .

والمعنى رقم ٩١٤ ، والعيني ٤٠٦/٣ ، ٣٥٧/٤ ، والتصريح ٤٢/٢ ،
والهمع والدرر رقم ٨٦١ ، والأشموني ٢٥٦/٢ ، ٨/٤ .

(١) في المحاجة بالمسائل النحوية / ٢٤ : « مذهب به مذهب » بزيادة « به » ، وهذا أصح من إسقاطها . هذا وقد طبعت « الأحاجي » بعنوان : « المحاجة بالمسائل النحوية » بتحقيق الدكتورة بهيجة باقر الحسيني ، مطبعة أسعد بيغداد .

قال : وقول الزمخشري : أقيم الفعل فيه مقام الاسم ، يعني :
إلا فعلت ، أقيم مقام إلا فعلك .

قال : ومثل هذا من الذي هو بمعنى ما هو متروك إظهاره قوله :

١٥٧=أبا خراشة أما أنت ذا نفرٍ فإن قومي لم تأكلهم الضُّبُعُ^(١)

قال سيويه : المعنى : لأن كنت منطلقاً انطلقت لانطلاقك ،

أي لأن كنت في نفر وجماعة من أسرتك فإن قومي كذلك وهم كثير ،
لم تأكلهم السَّنة .

ولا يجوز عند سيويه إظهار كنت مع المفتوحة ولا حذفه مع
المكسورة .

وقال الزمخشري : من المحمول على المعنى قولهم : حسبك
يَسْمُ^(٢) الناس ، ولذا جزم به كما يجزم بالأمر، لأنه بمعنى : اكفف .

وقولهم : «أتقي الله أمرؤ فعل خيراً يشب عليه» ، لأنه بمعنى :

(١) لعباس بن مرداس الصَّحابي .

من شواهد : سيويه ١٤٨/١ ، والخصائص ٣٨١/٢ ، والمنصف
١١٦/٣ وابن الشجري ٣٤/١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٠/٢ ، وابن يعيش ٩٩/٢ ،
١٣٢/٨ ، والخزانة ٨٠/٢ ، ٤٢١/٤ ، وشرح شذور الذهب ١٦٦/٨ ،
والمغنى رقم ٤٥ ، ٨٧ ، ٨٠٨ ، ١١٨٥ . والتصريح ١٩٥/١ وهمع
الموامع والدرر رقم ٤١٣ ، وابن عقيل ١١٨/١ ، وأوضح المسالك رقم ٩٧ .

(٢) في ط : « يتم » بالتاء ، تحريف صوابه من النسخة هـ .

لَيَتَقَ اللهُ امرؤ ، وَلَيَفْعَلْ خيراً .

وقال أبو عليّ الفارسي في « التذكرة » : إذا كانوا قد حملوا الكلام في النفي على المعنى دون اللفظ ، حيث لو حمل على اللفظ لم يؤدّ إلى اختلال معنى ولا فساد فيه ، وذلك نحو قولهم : « شرّأهر ذا ناب » ، و « شيء جاء بك » وقوله :

١٥٨ = * ... وإنما .. يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي^(١) *

وقولهم : « قلّ أحد لا يقول ذاك » ، وقولهم : « نشدتك الله إلا فعلت » .

وكلّ هذا محمولٌ على المعنى ، ولو حُمِلَ على اللفظ لا يؤدي إلى فساد والتباس ، فإن الحمل على المعنى حيث يؤدي إلى الالتباس يكون واجباً ، فمن ثَمَّ نفي سبويه قوله : مررت بزيد وعمرو إذا مرّ بهما مرورين : ما مررت بزيد ولا بعمر ، فنفي على المعنى دون اللفظ .

وكذلك قوله : ضربت زيداً أو عمراً : ما ضربت واحداً منهما ، لأنه لو قال : 'ما ضربت زيداً أو عمراً أمكن أن يظن أن المعنى : ما ضربتهما .

ولمّا كان قوله : ما مررت بزيد وعمرو ، لو نفي على اللفظ لا [١٩٤] يمكن أن يكون نفي / . مروراً واحداً ، فنفاه بتكرير الفعل ليتخلّص

(١) سبق ذكره رقم ١٥٥ .

من هذا المعنى .

كذلك جمع قوله : ما مررت بزيد أو عمرو، وما مررت بواحد منها؛ ليتخلص من المعنى الذي ذكرنا .

[في اجتماع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى]

إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بدىء بالحمل على اللفظ ، وعلل ذلك بأن اللفظ هو المشاهد ، المنظور إليه ، وأما المعنى فخفي راجع إلى مراد المتكلم ، فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها أولى .

وبأن اللفظ متقدم على المعنى ، لأنك أول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقبه ، فاعتبر الأسبق .

وبأنه لو عكس لحصل تراجع ، لأنك أوضحت المراد أولاً ، ثم رجعت إلى غير المراد ، لأن المعول على المعنى ، فحصل الإبهام بعد التبيين .

وقال ابن جني في « الخصائص » (١) : اعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكدر تراجع اللفظ ، لأنه إذا انصرف عن اللفظ إلى غيره ضُغِفَتْ معاودته إياه ، لأنه انتكاث وتراجع ، فجرى ذلك مجرى إدغام الملحق ، وتوكيد ما حذف

(١) انظر الخصائص ٢/٤٢٠ ، ٤٢١ .

على أنه قد جاء منه شيء . قال :

١٥٩ = * رؤوس كبيرين ينتطحان^(١) *

وقال ابن الحاجب : إذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى ، وإذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ ، لأن المعنى أقوى فلا يتعدى الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ . ويضعف بعد إعتبار المعنى القوي الرجوع إلى الأضعف .

واعترض عليه صاحب البسيط : بأن الاستقراء دلّ على أن اعتبار اللفظ أكثر من اعتبار المعنى ، وكثرة موارد دليل على قوته ، فلا يستقيم أن يكون قليل الموارد أقوى من كثير الموارد .

قال : وأما ضعف العود إلى اللفظ بعد اعتبار المعنى ، فقد ورد به التنزيل كما ورد باعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ ، قال تعالى : ﴿ خالدين فيها أبداً قد أحسن الله له رزقاً ﴾^(٢) فحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى . وما ورد به التنزيل ليس بضعيف ، فثبت أنه يجوز الحمل على كل واحد منهما بعد الآخر من غير ضعف .

وقال الإمام أبو الحسن الأمدي في « شرح الجزولية » : العرب

(١) من شواهد : الخصائص ٤٢١/٢ ، والخزانة ٢٠٢/٢ عرضاً ، وصدره كما ورد في الخزانة :

* رأت جبلاً فوق الجبال إذا التقت *

وفي ط والنسخ المخطوطة : « كبيرين » بالباء في « بهن » تحريف صوابه من الخصائص والخزانة .

(٢) الطلاق / ١١ .

تكره / الانصراف عن الشيء ثم الرجوع إليه بعد ذلك في معانيهم [١٩٥]
فكذلك يكرهونه في ألفظاهم ، وأنشد :

إِذَا انصَرَفْتُ نَفْسِي عَنْ الشَّيْءِ لَمْ تَكَدْ إِلَيْهِ بَوَّجَهُ آخِرَ الدَّهْرِ تَرْجُعُ^(١)

ولذلك يكرهون الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى في لفظ
مفرد ومعنى مجموع كـ « مَنْ » وأخواتها ؛ ولذلك يكرهون الرجوع إلى
الإتباع بعد القطع في النعوت .

قال الشلوبيين في « شرح الجزولية » : « إذا قلت : ما أظن أحداً
يقول ذلك إلا زيدا فالنصب أجود على أنه بدل من « أحد » ، وأما الرفع
على أنه بدل من الضمير ، فحمل على المعنى ، والحمل على المعنى مع وجود
الحمل على اللفظ كاتباع الأثر مع وجود العين .

حمل الشيء على نقيضه

فيه فروع :

منها : قال في البسيط : ذهب سيويه : إلى أن حرف التعريف
اللام وحدها ؛ لأن دليل التنكير حرف واحد وهو التنوين ، فكذلك دليل
(١) لم اعتبره شاهداً نحوياً ، ولذلك لم يسلسل في الترقيم .

نقيضه وهو التعريف حرف واحد قياساً لأحد النقيضين على الآخر ،
ولذلك كانت ساكنة كالنتوين .

وقال في « الجُمْل »^(١) : لم يجمع من الصفات التي مذكّرها
أفعل على : فِعَالٌ إِلَّا عَجَفَاءٌ وَأَعْجَفٌ ، وَعِجَافٌ .

قال في « البسيط » : والذي حَسَنَ جمعها في قوله تعالى :
﴿ سَبْعُ عِجَافٍ ﴾^(٢) حملها على « سِمَانٍ »^(٣) لأنهم يحملون
النقيض على النقيض كما يحملون النّظير على النّظير .

وقال ابن جنّي في « الخصائص » : كان أبو علي يستحسن قول
الكسائي في قوله :

١٦٠ = * إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ^(٤) *

إنه لما كان « رضيت ضد : سخطت عدّتي رضيت بـ » علي « حملاً

(١) ط فقط : « المجمل » بزيادة الميم .

(٢) يوسف / ٤٦ .

(٣) يوسف / ٤٦ .

(٤) للقيحيف العقيلي . وتماهه :

* لعمر الله أعجبنى رضاها *

من شواهد : الخصائص ٣١١/٢ ، والأزهية ٢٨٧/ ، وابن يعيش ١٢٠/١ ،
والنواذر ٤٨١/ ، وأمالى ابن الشجري ٢٦٩/٢ ، والمقتضب ٣٢٠/٢ ، والخزانة
٢٤٧/٤ ، وشرح ابن عقيل ٢٣٢/٢ ، والجني الداني / ٤٧٧ ، وجمع الهوامع
والدرر رقم ١٠٨٦ .

للشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره .

وقد سلك سيبويه هذه الطريق في المصادر كثيراً فقال : قالوا كذا ، كما قالوا كذا ، وأحدهما ضد الآخر^(١) .

وقال ابن إياز في « شرح الفصول » : ربّما جعلوا النقيض مشاكلاً للنقيض ؛ لأن كل واحد منهما ينافي الآخر ، ولأن الذهن يتنبه لهما معاً بذكر أحدهما / .

[١٩٦]

قال : وقد ذهب أبو سعيد السيرافي : إلى أن لام الأمر إنما جازمت ؛ لأن الأمر للمخاطب موقوف الآخر ، نحو اذهب ، فجعل لفظ المعرب كلفظ المبني ؛ لأنه مثله في المعنى ، وحملت عليها « لا » في النهي من حيث كانت ضدّاً لها .

وقال ابن عصفور في « شرح الجمل » : « كم » إن كانت اسم استفهام كان بناؤها لتضمنها معنى حرف الاستفهام ، وإن كانت خبرية كان بناؤها حملاً على « ربّ » وذلك أنها إذ ذاك للمباهاة والافتخار كما أن ربّ كذلك ، وهي أيضاً للتكثير فهي نقيضة « ربّ » ، لأن رب للتقليل ، والنقيض يجري مجرى ما يناقضه ، كما أن النظير يجري مجرى ما يجانسه .

وقال ابن النحاس في « التعليقة » : إنما كسرت النون في المثنى لسكونها ، وسكون الألف قبلها والكسرة نقيض السكون ، فأرادوا

(١) انظر الخصائص ٣١١/٢ .

أن يأتوا بالشيء الذي هو نقيضه، لأن الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره .

وقال السهيلي في «الروض الأنف» : يحملون الصفة على ضدها، قالوا: عدوة بالهاء حملاً على صديقه .

وقال الشيخ شمس الدين بن الصائغ في «تذكرته» : قيل : لِمَ بُني «عَوْضُ» على الضم مع أنه غير مضاف إلى الجملة ؟ قال : ويمكن أن يكون بُني حملاً على نقيضه وهو «قَطٌّ» كما قيل في كم .

وقال ابن النحاس في «التعليقة» : لا يثنى «بَعْضُ» ولا يجمع جملاً على «كُلٌّ» لأنه نقيض، وحكم النقيض أن يجري على نقيضه .

وقال ابن فلاح في «المغني» : ألحقت العرب: عدمت، وفقدت بأفعال القلوب، فقالوا: عدمتني وفقدتني حملاً على وجدت فيكون من باب حمل الشيء على ضده .

وقال الجاربردي في «شرح الشافية» : بُطْطَانُ فُعْلَانٍ لَا فُعْلَالٍ ، لأنه نقيض ظُهْرَانٍ ، لأن ظُهْرَاناً اسم لظاهر الرِّيش ، وبطْطَاناً لباطنه ، وظُهْرَانٌ : فُعْلَانٌ بالاتفاق، فَبُطْطَانٌ كذلك حملاً للنقيض على النقيض .

وقال ابن هشام في «تذكرته» : هذا باب ما حملوا فيه الشيء على نقيضه وذلك في مسائل :

الأولى : لا النافية حملوها على إَنَّ في العمل في نحو : لا طالعاً جبلاً حسنٌ .

الثانية : رَضِيَ عَدَّوْها بعلى حَمَلاً على سخط . قاله الكسائي .

الثالثة : فَضَّلَ عَدَّوْه بـ « عن » حَمَلاً على : نقص ، ودليله قوله : / [١٩٧]

١٦١ = لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عَنِّي ولا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي^(١)

قال ابن هشام : وهذا مما خطر لي .

الرابعة : نَسِيَ عَلَّقَها حملاً على عِلِم . قال :

١٦٢ = وَمَنْ أَنْتُمْ إنا نسينا من أَنْتُمْ وَرِيْحُكم من أَيِّ رِيحِ الأَعاصِرِ^(٢)

(١) لذي الأصبع العدواني .

من شواهد : الخصائص ٢/٢٨٨ ، وابن الشجري ١٣/٢ ، ٢٦٩ ، وابن يعيش ٨/٥٣ ، ٩/١٠٤ ، والمقرب ١/١٩٧ ، والخزانة ٣/٢٢٢ ، ٤/٢٤٣ ، والمغنى رقم ٢٦٠ ، والعيني ٣/٢٨٦ ، والتصريح ٢/١٥ ، والأشْمُونِي ٢/٢٢٣ ، وفي العيني : « ولا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي » قال ابن السكيت : أَي ولا أَنْتَ مالِكُ أَمْرِي فَتَسُوْسُنِي .

وفتخزونني : بالحاء والزاي المعجمتان ؛ يقال : خزاه يخزوه خزواً : إذا ساسه وقهره . أما الْخَزْيُ فهو مَنْ خَزِيَ يَخْزِي : إذا ذَلَّ وهان ، ولأه ابن عمك أَي لله دَرَّ ابن عمك .

(٢) لزياد الأعجم .

من شواهد : المحتسب ١/١٦٨ ، والعيني ٢/٤٢٠ ، وهمع الهوامع

الهوامع والدرر رقم ٦٠٤ ، وحاشية يس ١/٢٥٣ . =

الخامسة : «خُلَاصَة»^(١) ، حَمَلُوهَا عَلَى ضِدِّهَا مِنْ بَابِ فُعَالَةٍ لِأَنَّهُ وَزَنَ نَقِيضَ الْمَرْمِيِّ وَالْمَبْقَى^(٢) قَالَ : وَهَذَا لَمَّا خَطَرَ لِي عَرْضَتُهُ عَلَى الشَّيْخِ فَأَعْتَرَضَهُ بِأَنَّ الدَّالَّ هُنَا عَلَى خِلَافِ بَابِ : زِبَالَةٍ وَفُضَالَةٍ لَا نَسْلَمُ أَنَّهُ الْوِزْنُ بِلِ الْحُرُوفِ . قَالَ وَهُوَ مُحَلٌّ نَظَرُ .

السادسة : جَيَّان^(٣) وَعَظْشَانُ حَمَلُوهُمَا عَلَى شَبْعَانَ وَرَيَّانَ وَمَلَّانَ ، لِأَنَّ بَابَ فَعْلَانٍ لِلْإِمْتِلَاءِ .

السابعة : دَخَلَ حَمَلُوهَا عَلَى خَرَجَ ، فَجَاؤَا بِمَصْدَرِهَا كَمَصْدَرِهِ ، فَقَالُوا دُخُولًا كَخُرُوجًا . هَذَا إِنْ قُلْنَا : إِنْ دَخَلَ مُتَعَدِّيَةً ، وَإِنْ قُلْنَا : إِنَّهَا قَاصِرَةٌ فَلَا حَمْلَ .

= والأعاصر : جمع إعصار ، وأصله : الأعاصير ، ولكنه خفف ، والإعصار . ريح تثير الغبار ، وترفعه إلى السماء كأنه عمود ، قال العيني : وإنما خصَّها بالذكر ؛ لأنها لا تسوق غيثاً ، ولا تلقح شجراً ، فضرِبَ لَهُمُ الْمَثَلُ لِقِلَّةِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِمْ : ثُمَّ قَالَ : فَإِنْ قُلْتَ : مَا هَذِهِ الْإِضَافَةُ فِي قَوْلِهِ : رِيحُ الْأَعَاصِرِ ؟ فَهَلْ هِيَ إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ ، لِأَنَّ الْإِعْصَارَ رِيحٌ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : رِيحُ الرِّيحِ . قُلْتَ : الْإِعْصَارُ : رِيحٌ مُخْصُوصَةٌ ، فَتَكُونُ الْإِضَافَةُ فِيهِ مِنْ قَبِيلِ إِضَافَةِ الْعَامِ إِلَى الْخَاصِّ .

(١) فِي الْقَامُوسِ : خُلَاصَةُ السَّمَنِ بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ : مَا خُلِصَ مِنْهُ .

(٢) فِي ط فَقَطْ : «وَالْمَنْفَى» بِالْفَاءِ . وَفِي النُّسخِ الْمَخْطُوطَةِ «الْمَبْقَى» «أَيِ الْحُرُوفِ الَّتِي رُمِيَتْ ، وَالْحُرُوفِ الَّتِي بَقِيَتْ ، وَهُوَ أَوْضَحُ .

(٣) فِي ط ، ت : «جَيَّانَ» وَالتَّحْرِيفُ فِيهِمَا وَاضِحٌ ، وَفِي هـ : «جَيَّانَ» وَفِي م : جَيَّانَ ، وَهُوَ الصَّوَابُ ، لِأَنَّهُ مِنْ جَوَى الطَّعَامِ جَوًى : كَرِهَهُ وَلَمْ يُوَافِقْهُ . انْظُرِ اللِّسَانَ : جَوًى .

الثامنة : شَكَرَ عَدُوَهَا بِالْبَاءِ حَمَلاً عَلَى كَفَرٍ فَقَالُوا : شَكَرْتَهُ ،
وَلَهُ ، وَبِهِ . قَالَ ابْنُ خَالُوَيْهِ فِي « الطَّارِقِيَّاتِ » .

التاسعة : قَالُوا : بَطُلَ بِطَالَةً حَمَلاً عَلَى ضَدِّهِ مِنْ بَابِ الصَّنَائِعِ
كَنَجَرَ نِجَارَةً .

العاشرة : قَالُوا : مَاتَ مَوْتَاناً حَمَلاً عَلَى حَيٍّ حَيَّوَاناً ، لِأَنَّ بَابَ
فَعْلَانَ لِلتَّقَلُّبِ وَالتَّحَرُّكِ .

الحادية عشرة : كَمَّ الْخَبْرِيَّةُ حَمْلُوهَا عَلَى رُبِّ فِي لَزُومِ الصَّدْرِيَّةِ
لِأَنَّهَا نَقِضَتْهَا .

الثانية عشرة : مَعْمُولٌ مَا بَعْدَ لَمْ وَلَمَّا قَدَّمَ عَلَيْهِمَا حَمَلاً عَلَى
نَقِضِهِ ، وَهُوَ الْإِيجَابُ . قَالَ الشَّلُوبِيُّ .

واعترضه ابن عصفور بأنه يلزمه تقديم المعمول على : ما ضرب
زيداً ، لأنه أيضاً نقضه الإيجاب ، وليس بشيء ، لأنه لا يلزم اعتبار
النقيض .

الثالثة عشرة : قَالُوا : « كَثُرَ مَا تَقُولُنْ ذَلِكَ » حَمَلاً عَلَى : قَلَمًا
تَقُولُنْ ذَلِكَ . وَإِنَّمَا / قَالُوا : قَلَمًا تَقُولُنْ ذَلِكَ ، لِأَنَّ قَلَمًا تَكُونُ [١٩٨]
لِلنَّفْيِ . انْتَهَى .

وقال في موضع آخر من « تذكرته » : كَمَا يَحْمِلُونَ النَّظِيرَ غَالِباً
كَذَا يَحْمِلُونَ النَّقِضَ عَلَى النَّقِضِ قَلِيلاً مِثْلَ لَا النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ حَمْلُوهَا

على إنَّ وكم للتكثير أجروها مجرى رَبِّ التي للتقليل ، فصَدَّروها
وخصَّوها بالنكرات ، وقالوا : امرأة عَدَوَة ، فألحقوا فيها تاء التأنيث .
وَحُكِّمَ فَعُول ، إذا كانت صفة للمؤنث ، وكان في معنى فاعل أن لا
تدخله تاء التأنيث .

وقالوا : إمراة صبور ، وناقاة رغوٲ^(١) ، لأنهم أجروا عَدَوَة
مُجْرَى صديقة ، وهي ضده ، فكما أدخلوا التاء في صديقة أدخلوها في
عَدَوَة .

وقالوا : : الغدايا والعشايا ، فَجَمَعَ غُدُوَة^(٢) وَغَدَاة على
فَعَالَى ، وحكمه أن يقال فيه : غَدَاة وَغَدَوَات ؛ ، وَغُدُوَة وَغَدَوَات ،
لأنهم حَمَلُوها على العَشايا ، وهي في مقابلتها ، لأن الغداة أول النهار
كما أن العشيَّة آخره .

حمل الأصول على الفروع

قال ابن جنِّي^(٣) : قال أبو عثمان : لا يضاف « ضارب » إلى

(١) في ط فقط : « رغوٲ » بالتاء ، تحريف ، وعلق في هامش ط : لعلها :
رغو وهي أيضاً خطأ . والتصويب من النسخ المخطوطة ، وكتب اللغة .
و « الرغوٲ » بالتاء : كل مرضعة كالمُرْغِث ، وارتغثها : رضعها ،
وأرغثته : أرضعته .

(٢) الغُدوة بالضم : البكرة أو ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس كالغداة .

(٣) انظر الخصائص ٣٥٥/٢ .

فاعله ، لأنك لا تضيفه إليه مُضمرًا ، فكذلك لا تضيفه إليه مُظهرًا .

قال : وجازت إضافة المصدر^(١) إلى الفاعل لما جازت إضافته إليه مظهرًا .

قال ابن جني : كأن أبا عثمان إنما اعتبر في هذا المضمّر^(٢) فقدّمه ، وحمل عليه المظهر من قِبَل أن المضمّر أقوى حُكمًا في باب الإضافة من المظهر . وذلك أن المضمّر أشبه بما تحذفه الإضافة - وهو التّوين - من المظهر . ولذلك لا يجتمعان في نحو : ضاربانك ، وقتلونه ؛ من حيث كان المضمّر بلفظه^(٣) وقوة اتصاله مشابهاً للتّوين بلفظه^(٤) ، وقوة اتصاله ، وليس كذلك المظهر لقوّته وقوّة صورته ، ألا تراك تثبت معه التّوين فتنبّه نحو : ضاربان زيدا ، فلمّا كان المضمّر ممّا يقوي معه مراعاة الإضافة حمل المظهر - وإن كان هو الأصل - عليه .

ومن ذلك قولهم : إنما استوى النّصب والجَرّ في المظهر في نحو : رأيت الزيدَين ومررت بالزيدَين لاستوائهما في المضمّر نحو : رأيتك ، ومررت بك .

(١) في ط فقط : المضمّر ، صوابه من النسخ المخطوطة ، والخصائص .

(٢) في الخصائص : « في هذا الباب المضمّر ، بزيادة : « الباب » .

(٣) في الخصائص : بلطفه .

(٤) في الخصائص : بلطفه .

وإنما كان هذا الموضع للمضمر حتى حمل عليه حكم المظهر [١٩٩] من حيث كان المضمر عارياً / من الإعراب، وإذا عري منه جاز أن يأتي منصوبه بلفظ مجروره ، وليس كذلك المظهر ، لأن باب الإظهار أن يكون موسوماً بالإعراب ، فلذلك حملوا الظاهر على المضمر في الثنية ، وإن كان المظهر هو الأصل ، إذ كان المراعي هنا أمراً غير الفرعية والأصلية ، وإنما هو أمر الإعراب والبناء .

وإذا تأملت ذلك علمت أنك في الحقيقة إنما حملت فرعاً على أصل لا أصلاً على فرع ، ألا ترى أن المضمر أصل في عدم الإعراب ، فحملت المظهر عليه ، لأنه فرع في البناء ، كما حملت المظهر على المضمر في باب الإضافة من حيث كان المضمر هو الأصل في مشابهته للتونين ، والمظهر فرعٌ عليه في ذلك ، لأنه إنما هو متأصل في الإعراب لا في البناء .

فإذا بدّهتك هذه المواضع فتعاطمتك فلا تخنّع^(١) لها ، ولا تُعطِ باليد مع أول ورودها ، وتأنّ^(٢) لها ، ولاطف بالصنعة ما يورده الخصم منها ، مناظراً كان أو خاطراً . انتهى .

وقال^(٣) في باب غلبة الفروع على الأصول : قد شبه النحاة

(١) في ط فقط : « فلا تجتمع » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٢) في الخصائص : « تأت » بالتاء .

(٣) انظر الخصائص ٣٠٠/٣ .

الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل ، ألا ترى أن سيويوه أجاز في قولك : هذا الحسن الوجه أن يكون الجر في الوجه من موضعين : أحدهما : الإضافة ، والآخر ، تشبيهه بالضارب الرجل الذي إنما جاز فيه الجر تشبيهاً له بالحسن الوجه ، وذلك أن العرب إذا شبهت شيئاً بشيء مكنت ذلك الشبه لهما ، وعمرت به وجه الحال بينهما ، ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه ، تمموا ذلك المعنى بينهما ، بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه . وكذلك شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم : « عليه السلام والرحمت » ، وشبهوا الوصل بالوقف في نحو قولهم : ثلاثه ربعة وفي قولهم : « سَبَسَبًا وَكَلْكَلًا » .^(١)

وأجروا غير اللازم مجرى اللازم في قولهم : « لَحْمَرٌ، وَرُيَا »^(٢) وَهُوَ اللَّهُ ، وهي التي فعلت وقوله :

١٦٣ = * فقلت أهَي سَرَتْ أم عادني حُلُمٌ^(٣) *

(١) السَّبَسَب : القفر والمفاضة . والكَلْكَل : الصدر .

(٢) لحمَر أي الأحمر ، وَرُيَا : أي رؤيا .

(٣) للمرار العدوى . انظر شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٩٦ . وصدره :

* فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعاً فَأَرْقَنِي *

من شواهد : الخصائص ٣٠٥/١ ، ٣٣٠/٢ ، والخزانة ٣٩١/٢ ، وشواهد

المغنى للسيوطي ١٣٤/١ ، والتصريح ١٤٣/٢ ، والأشموني ١٠١/٣ .

وهمع الهوامع والدرر رقم ١٤٦ .

وقوله :

١٦٤ = * ومن يَتَّقْ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ ^(١) *

أجرى « تق ف » مُجْرَى عَلِمَ حتى صار : تقفَ ك « عَلِم » ،
وأجروا اللّازم مُجْرَى غير اللّازم في قوله تعالى ﴿ أليس ذلك بقادرٍ على
أن يُحْيِيَ الْمَوْتَى ^(٢) ﴾ فأجرى النّصب مُجْرَى الرّفْع الذي لا تلزم فيه
الحركة ، ومجرى الجَزْم الذي لا يلزم فيه الحَرْف أصلاً ، وهو كثير ،
وحمل النّصب على الجرّ في التّثنية والجمع ، وحمل الجرّ على
[٢٠٠] النّصب فيما لا ينصرف ، وشبهت الباء بالألف في قوله :

١٦٥ = * كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِقِ ^(٣) *

(١) قائله مجهول . وتماهه :

* وَرَزَقُ اللَّهِ مُؤْتَابَ وَغَادٍ *

من شواهد : الخصائص ١/ ٢٣٣ ، ٢٣٧ ، والمحتسب ١/ ٣٦١ ،
والشافعية ٢/ ٢٩٩ ، والحجة لابن خالويه / ٣٩ ، والهمع والدرر رقم ١٠٩
والمؤتاب : اسم فاعل من اثتاب ، افتعل من الأوب ، والغادي : اسم
فاعل من غدا يغدو .

(٢) القيامة / ٤٠ .

(٣) رجز لرؤية . وبعده :

* أَيْدِي نِسَاءٍ يَتَعَاطِينَ الْوَرِقِ *

من شواهد : الخصائص ١/ ٣٠٦ ، ٢٩١/٢ ، والمحتسب ١/ ١٢٦ ،
٢٨٩ ، والشافعية ٤/ ٤٠٥ ، وابن الشجري ١/ ١٠٥ ، والخزانة
٥٢٩/٣ .

وقال البغدادي في الخزانة : وضمير أيديهن للإبل . والقاع : هو المكان =

وحملت الألف على الباء في قوله :

١٦٦ = إذا العُجُوزُ غَضِبَتْ فطَلَّقَ ولا تَرْضَاهَا ولا تَمَلِّقُ^(١)

ووضع الضمير المنفصل موضع المتصل في قوله :

١٦٧ = * قَدْ ضَمِنْتُ إِيَّاهُمْ الأرض^(٢) *

والمتصل موضع المنفصل في قوله :

١٦٨ * أَلَّا يَجَاوِرُنَا إِلَّا كَذِيَّارِ^(٣) *

= المستوى . والفَرْقُ بفتح القاف الأولى وكسر الراء : الأملس .. وجوار : جمع جارية ، ويتعاطين : أي يتناول بعضهن بعضاً ، والورق : الدرهم .
(١) رجز لرؤية ملحقات ديوانه / ١٧٩ .

من شواهد : الخصائص ٣٠٧/١ ، والمنصف ١١٥/٢ ، والإنصاف ٢٦/١ ، وابن يعيش ١٠٤/١٠ ، ١٠٦ ، والتصريح ٨٧/١ .

(٢) للفرزدق ديوانه ٢٦٤/١ ، والبيت بتمامه :
بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ قَدْ ضَمِنْتُ إِيَّاهُمْ الأرضُ في دهرِ الدهارِ
والباء في الباعث متعلقة بقوله قبل البيت :
إِنِّي حَلَفْتُ وَلَمْ أَحْلِفْ عَلَى قَنْدٍ فَنَاءَ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعْمُورٍ
وبالباعث : هو الذي يبعث الأموات ، وضمنت : أي اشتملت عليهم
بمعنى تكفلت بأبدانهم .

من شواهد : الخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٥/٢ ، وابن الشجري ٤٠/١
والإنصاف ٦٩٨/١ ، وأوضح المسالك ٦٦/١ ، والخزانة ٤٠٩/٢ ، والعيني ٢٧٤/١ ، والتصريح ١٠٤/١ ، وجمع الهوامع والدرر رقم ١٥٤ .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

* وما نُبَالِي إذا ما كنت جارتنا *

من شواهد : الخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٥/٢ ، وابن يعيش ١٠١/٣ ، =

وقلبت الواو ياءً استحساناً لا عن قوّة علة في نحو : غَذِيَانُ ^(١) ،
وعَشِيَانُ ^(٢) وأبيض لَيَاح ^(٣) .

وقلبت الياء واواً استحساناً لا عن قوّة علة في : التَّقْوَى
والبَقْوَى ^(٤) ، والرَّغْوَى ^(٥) ، والْفَتْوَى . وقولهم : عَوَى الكلبُ
عَوِيَّةً وعَوَّةً .

وأتبعوا الثاني الأول في نحو : شُدُّ ، وفِرٌّ ، وعَضٌّ ، ومُنْدُ .

وأتبعوا الأول الثاني نحو : أُقْتِلَ ، أُدْخِلَ ، أُخْرِجَ .

فلما رأى سيبويه العرب إذا شَبَّهت شيئاً بشيء فحملته على
حكمه عادت أيضاً، فحملت الآخر على حُكْمِ صاحبه تبييناً لهما ،
وتعميماً لمعنى الشبه بينهما حكم أيضاً لجر الوجه من قولنا : هذا
الحسنُ الوجهُ أن يكون محمولاً على جرّ الرجل في قولهم : هذا

= ١٠٣ ، والخزانة ٤٠٥/٢ ، وهامش العيني على الأشموني ٢٥٣/١ ،
والتصريح ٩٨/١ ، ١٩٢ ، والهمع والدرر رقم ١٣١ ، والأشموني
١٠٩/١

(١) فعله : غَدِي كَرَضِي : أكل أول النهار كتغذى ، وغديته تغذية فهو
غَذِيَان .

(٢) عَشِي ، وتعشى : أكل طعام العشاء ، وهو عَشِيَان .

(٣) أبيض لَيَاح : ناصع البياض .

(٤) بَقِيَ يَبْقَى بقاءً ، وَبَقِيَ بَقِيّاً : ضِدٌّ : فَنِيَ ، وأبقاه ، وتبقّاه ، واستبقاه ،

والاسم : البَقْوَى كدغوى .

(٥) الرُّغْوَى ويضم : الارعواء .

الضَّارِبُ الرَّجُلُ . كما أجازوا أيضاً النَّصْبُ في قولهم : هذا الحسنُ
الوجهُ حملاً له منهم على : هذا الضَّارِبُ الرَّجُلُ . ونظيره أيضاً ،
قولهم : يا أُمَيَّةَ ، ألا تراهم لَمَّا حذفوا الهاء ، فقالوا : يا أُمَيِّمَ ، ثم
أعادوا الهاء أقرؤوا الفتحة بحالها اعتياداً^(١) للفتحة في الميم ، وإن كان
الحذف فرعاً .

وكذلك قولهم : اجتمعت أهلُ اليمامة أصله : اجتمع أهل
اليمامة ، ثم حذف المضاف ، فأنث الفعل : اجتمعت اليمامة ، ثم
أُعيد المحذوف ، فأقر التأنيث الذي هو الفرع بحاله ، فقيل : اجتمعت
أهل اليمامة .

قال : ومن غلبة الفروع للأصول إعرابهم في الأحاد بالحركات
وفي التثنية والجمع بالحروف . فأما ما جاء في الواحد من ذلك نحو :
أخوك ، وأباك ، وهنيك ، فإن أبا بكر ذهب فيه إلى أن العرب قدّمت
منه هذا القدر توطئة لما أجمعه من الإعراب في الجمع ، والتثنية
بالحروف .

وهذا أيضاً نحو آخر من حمل الأصل على الفرع ، ألا تراهم
أعربوا بعض الأحاد بالحروف حملاً له على / ذلك في التثنية [٢٠١]
والجمع .

فأما قولهم : أنت تفعلين ، فإنهم إنما أعربوه بالحرف ، وإن

(١) في ط فقط : « اعتباراً » بالراء ، تحريف .

كان في رتبة الآحاد، وهي الأول^(١) - من حيث كان قد صار بالتأنيث إلى حكم الفرعية ، ومعلوم أن الحرف أقوى من الحركة، فقد ترى إلى عَلمٍ إعراب الواحد أضعفَ لفظاً من إعراب ما فوقه ، فصار - لذلك - الأقوى كأنه الأصل ، والأضعف كأنه الفرع .

ومن ذلك حذفهم الأصل لشبهه عندهم بالفرع ، ألا تراهم لما حذفوا الحركات - ونحن نعلم أنها زوائد في نحو : لم يذهب^(٢) تجاوزوا ذلك إلى أن حذفوا للجزم أيضاً الحروف الأصول ، فقالوا : لم يَخشَ ، ولم يَرْمِ ، ولم يَغْزُ .

ومن ذلك أيضاً أنهم حذفوا ألف مَغْزَى^(٣) ومَدْعَى ، في النسب ، فأجازوا مَغْزَى^(٤)، ومَدْعَى ، ! فحملوا الألف هنا وهي - لام - على الألف الزائدة في نحو : حُبْلَى وسَكْرَى .

ومن ذلك : حذفهم ياء تحية : وإن كانت أصلاً حملاً لها على ياء شقية ، وإن كانت زائدة فقالوا : تَحْوِي كما قالوا : شَقْوَى .

وحذفوا النون الأصلية في قوله :

(١) في ط فقط : « الآحاد والأول » ، تحريف .

(٢) في الخصائص : « لم يذهب ولم ينطلق » .

(٣) في ط فقط : « معزى » بالعين ، تحريف .

(٤) في ط فقط : « معزى » بالعين ، تحريف .

١٦٩ = * ولاكِ اسقيني إن كان مأوك ذَا فَضْلٍ ^(١) *

وفي قوله :

١٧٠ * كأنهما بلآن لم يتغيرا ^(٢) *

وقوله :

١٧١ * غيرَ الذي قد يقال مُلكذب ^(٣) *

كما حذفوا الزائد في قوله :

(١) من أبيات للنجاشي . و صدره :

* فلست بآتيه ولا أستطيعه *

من شواهد : سيبويه ٩/١ ، والخصائص ٣١٠/١ ، والخزانة ٣٦٧/٤ ،
والهمع والذَرر رقم ١٧٠٤ .

(٢) لأبي صخر الهذلي . وتماهه :

* وقد مرّ للذَّارئين من بعدنا عصرُ *

وانظر الأمالي ١٤٨/١ ، وشرح شذور الذهب ١١٦/ ، والخصائص
٣١٠/١ ، وابن الشجري ٣٨٦/١ ، وابن يعيش ٣٥/٨ ، والهمع والذَرر
رقم ٨٠٣ ، ١٧٨٧ : وقد نسب في اللسان : « أين » إلى ابن صخر .

(٣) من شواهد : ابن الشجري ٩٧/١ والخصائص ٣١١/١ ، و صدره :

* أبلغ أبا دَخْتَنُوسَ مألَكَةً *

وأبو دختنوس : لقيط بن زرارة ، ودختنوس اسم بته ، وكان مجوسياً وانظر
اللسان : « ألك » فقد ورد فيه أنه سمّاها باسم بنت كسرى وقال فيها :
يا ليت شعري عنك دختنوسُ إذا أتاك الخيرُ المرموسُ
المألَكَة : الرسالة .

وفي ط فقط : « الذي يقال ملكذب » بسقوط : « قد » ، تحريف .

١٧٢ = * وَحَاتَمَ الطَّائِيَّ وَهَابَ الْمَيْئِ *^(١)

وقوله :

١٧٣ = * وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا *^(٢)

ومن ذلك : حملهم التثنية وهي أقرب إلى الواحد على الجمع ، وهي أنأى عنه ، ألا تراهم قلبوا همزة التأنيث فيها واواً فقالوا : حمرا وان ، كما قلبوها فيه واواً ، فقالوا : حمراوات .

ومن ذلك : حملهم الاسم وهو الأصل على الفعل وهو الفرع في باب ما لا ينصرف ، نعم ، وتجاوزوا بالاسم رتبة الفعل إلى أن شبهوه بما وراءه - وهو الحرف - فبنوه^(٣) .

(١) نسبه في اللسان : « مأى » إلى امرأة من عقيل تفخر بأخوالها في اليمن وقبلة :

حَيْذَةَ خَالِي ، وَلَقِيطُ ، وَعَلِي

وانظر النوادر / ٣٢١ ، وابن الشجري / ٣٨٣/١ ، والخزانة ٣/٣٠٤ ، ٤٠٠ ، ٥٥٤/٤ ، ٥٩١ ، والشافعية ٤/١٦٣ ، والعيني ٤/٥٦٥ .

وبعده في النوادر :

وَلَمْ يَكُنْ بِخَالِكَ الْعَبْدِ الدَّعْنِي يَأْكُلُ أَزْمَانَ الْهَزَالِ وَالسُّنِي
هَنَاتٍ عَيْرٍ مَيَّتٍ غَيْرِ ذَكْنِي

(٢) لأبي الأسود الدؤلي . وصدره :

* فَالْفَيْتَهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبِ *

من شواهد : سيويه / ٨٥/١ ، والخزانة ٤/٥٥٤ .

(٣) مثل ابن جني في الخصائص ٣١١/١ للاسم المبني بقوله : نحو : أمس وأين ، وكيف ، وكم ، وإذا .

وعلى ذلك ذهب بعضهم في ترك تصرّف «ليس»: إلى أنها ألحقت بـ «ما» فيه، كما ألحقت «ما» بها في العمل^(١).

وكذلك قال أيضاً في عسي: إنها منعت التصرف لحملهم إياها على «لعل».

فهذا ونحوه يدلّك على قوة تداخل هذه اللغة وتلاحمها، واتصال أجزائها، وتلاحقها، وتناسب أوضاعها.

وقال ابن النحاس في «التعليقة»: إنما عمل / المصدر، لأنه [٢٠٢] أصل للفعل، وفيه حروف الفعل فأشبهه، فعمل.

(١) في الخصائص: «كما ألحقت «ما» بها في الفعل في اللغة الحجازية».